النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⴰⵊⵜ ⴰⵎⴰⵙⵙⴰⵏ

| العدد : 644 | من 5 الى 11 مارس 2026 | الثمن: 5 دراهم

| جريدة أسبوعية تصدر كل خميس | المدير المسؤول: جمال براجع | مدير النشر : الحسين بوسحابي | رئيس التحرير: التيتي الحبيب

■ عبد الحميد شهاري
عضو اللجنة المركزية لحزب النهج الديمقراطي

عبد الحفيظ اسلامي:

ضيف العدد

إن التركيز على العدو الأكثر شراسة في المرحلة الراهنة، أي «الغرب الرأسمالي» وقيادته (و.م.أ) وأداته الآلة الصهيونية، وبناء أوسع جبهة ضده، لا يعفي الأحزاب والقوى الماركسية من العمل الحثيث كذلك لاستعادة الطبقة العاملة إلى صفها ولبناء أممية ماركسية. لإن الواحدة تخدم الأخرى. 15

«مجلس السلام»!؟
لتأمين المصالح الإمبريالية والصهيونية من أجل الهيمنة المطلقة على المنطقة 12

المغرب اليوم: بين الهيمنة السياسية والواقع الاجتماعي والاقتصادي 06

تناقضات القوى الامبريالية، وسبل استنهاض الطبقة العاملة ضد استغلال الرأسمالية العالمية

09 08 07

كلمة العدد:

العدوان على إيران مرحلة غير مسبوقة من العربدة الصهيو- امبريالية

في أقل من تسعة أشهر تعرض الشعب الإيراني إلى ثاني عدوان عسكري من طرف الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية بزعامة دونالد ترامب الدموي. فما هي أبعاد هذا العدوان القريبة والبعيدة؟ لكشف هذه الأبعاد يلزمنا الأخذ بعين الاعتبار طبيعة المشروع الصهيو- امبريالي المطبق على الأرض في السنوات الأخيرة. وجوهر المشروع هو المضي قدما بخطة الاندماج التام للكيان في المنطقة وتحوله إلى فاعل أساسي يجمع حوله القطب الرجعي من أجل تدشين أكبر تجمع اقتصادي وعسكري موالي للصهيونية وتابع للإدارة الامريكية من دون تحفظ أو تمايز. كان هذا هو الدور الموكول لغرس الكيان في خاصرة منطقة الشرق الأوسط أي جعله رأس الرمح الامبريالي للتوغل، بل التحكم في هذه المنطقة الاستراتيجية. ففي أحدث الخطوات لتطوير هذا المشروع العدواني، تم عقد صفقات سميت باتفاقية ابراهام برعاية أمريكا بين المغرب والسودان والإمارات والبحرين، وهناك خطوات حثيثة لتوسيعها مع بقية دول الخليج وفي شمال افريقيا. إلا أن هذا المشروع تعرض إلى أكبر ضربة يوم 7 اكتوبر 2023 لما اقتحمت المقاومة الفلسطينية أراضي فلسطين المحتلة وكبدت العدو خسائر معتبرة، وأسرت المئات من المجندين والمستوطنين. لقد مثلت هذه الضربة نقلة نوعية في أسلوب المقاومة وبرهنت بما لا يقبل الشك أن الكيان الصهيوني مثل عش العنكبوت، قابل للإتلاف والإزالة؛ وبأن ارادة الشعب الفلسطيني في التحرر والاستقلال وإزالة الاستيطان أمر حتمي وممكن التحقق، وليس من المستحيلات كما حاولت الصهيونية غرسها في العقول.

اهتز المشروع الصهيوني وتعرض لأزمة وجودية حقيقية، ولذلك اتخذ قرار القضاء على المقاومة، وإبادة الشعب الفلسطيني الحاضنة الحقيقية للمقاومة المسلحة، وضرب كل مواقع المقاومة أينما كانت. إن ما يجري اليوم من عدوان سافر على إيران وعلى الشعب الإيراني لا يمكن فهمه بعيدا عن القناعة التي حصلت عند القيادات المتنفذة في الكيان الصهيوني وعند الإدارة الأمريكية بأن المشروع الصهيوني سقط، وبأن الشعب الفلسطيني تلمس الطريق الوحيد لانتزاع حريته واستعادة أرضه كلها، وإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية الموحدة والعلمانية وهو مسنود بشكل جديد من طرف قوى معادية للصهيونية وطامحة للاستقلال والخروج عن الهيمنة الامريكية وحلفاء الكيان الصهيوني. ومن بين هذه القوى يوجد النظام الايراني الذي يسعى لتطوير قدراته الاقتصادية والعلمية والعسكرية بعيد عن الدائرة الأمريكية وحتى ضدها.

يهدف العدوان الأمريكي الصهيوني على إيران إلى إجهاض المشروع النووي ومنع الجيش الإيراني من امتلاك السلاح النووي، ولهذا نرى البنتاغون وكلبه الجيش الصهيوني يخربون كل البنية التحتية والمنشئات الصناعية والعلمية، كل ذلك مرفوق بعمليات استخباراتية بهدف اغتيال الأطر العلمية والقادة السياسيين والعسكريين.

بهذا العدوان المتكرر ضد إيران تكون العربدة الامريكية بقيادة ترامب الدموي قد وصلت الى درجة القتل الجنوني والاستهتار بما يسمى المنتظم الدولي ومنظماته. بانخراط الولايات المتحدة في هذه الحرب فإنها توفر الغطاء العسكري والسياسي والمالي للكيان الصهيوني ليستمر في عدوانه على الشعب الفلسطيني والشعوب الأخرى.

مرة اخرى تنهض الحركة الشيوعية عبر العالم في هبة مشتركة وموحدة لتعلن عن إدانتها للعدوان الصهيو- امريكي على إيران وتؤكد وقوفها إلى جانب الشعب الايراني وتطالب بوقف العدوان وادانة مرتكبيه. وعلى نقيض من الذين يقفون موقف المتفرج الشامت أو حتى المساند لهذا العدوان؛ فإننا نميز بين موقفنا من النظام القائم وبين مصالح الشعب الإيراني وطبقته العاملة في حقه في تقرير مصيره وفي حقه في السلام وتطوير بلاده؛ إننا نأخذ بعين الاعتبار ترتيب التناقضات باعتبار أن التناقض الأساسي اليوم هو بين الشعب الإيراني ونظامه الوطني وبين طغمة من الخونة بالداخل مسندين من طرف الكيان الصهيوني والعدو الإمبريالي، هذا الطرف الذي يسعى إلى وضع إيران تحت الوصاية الصهيو- أمريكية كما حدث سابقا مع الشاه بعد الانقلاب على مصدق.

> عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء > الهاتف: 0668671174 > ملف الصحافة : 6 ص 1995 > رقم الايداع القانوني: 1995 /104

annahjad@gmail.com | www.annahjaddimocrati.org | السحب: Anteprima

حزب النهج الديمقراطي العمالي يدين بشدة العدوان الامبريالي الأمريكي الصهيوني على إيران ويدعو إلى تعزيز النضال الأممي ضد الإمبريالية والصهيونية

تعرضت إيران صباح يومه السبت 28 فبراير 2026 لعدوان أمريكي صهيوني غادر استهدف عدة مواقع عسكرية ومدنية (استشهاد ازيد من 50 تلميذ/ة في قصف لإحدى المدارس)وخصوصا في العاصمة طهران في تحد سافر لسيادتها وسلامة شعبها وأراضيها وللقوانين والمواثيق الدولية.

ويأتي هذا العدوان الغاشم في سياق تصاعد التغول العسكري الإمبريالي الأمريكي لإعادة بناء الهيمنة الامريكية على العالم وعلى العالم العربي بالقوة والعنف في ظل الأزمة البنيوية الخانقة للرأسمالية الأمريكية المرشحة للمزيد من التفاقم والتوسيع. كما يأتي في سياق تنفيذ المشروع الامبريالي الصهيوني لإعادة الهندسة الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط عبر إضعاف وتفكيك دولها والقضاء على قوى محور المقاومة وضمنها الدولة الإيرانية التي تعتبرها الإمبريالية الأمريكية العقبة الرئيسية حاليا أمام تنفيذ "مشروع الشرق الاوسط الجديد" لفرض الهيمنة الأمريكية والصهيونية المطلقة على المنطقة للتحكم في مواردها الطاقية الهائلة وممراتها البحرية الاستراتيجية و لتصفية القضية الفلسطينية والمقاومة الوطنية الفلسطينية تمهيدا لتنفيذ المشروع الصهيوني "اسرائيل الكبرى".

إن حزب النهج الديمقراطي العمالي إذا يدين بشدة هذا العدوان الإمبريالي الصهيوني على إيران فإنه يعلن ما يلي:

1) تضامنه المطلق مع الشعب الإيراني مؤكدا على حقه المشروع في الدفاع عن نفسه وعن سيادة بلده.

2) إدانته لصمت وعجز المنتظم الدولي عن مواجهة التغول الإمبريالي الأمريكي الذي يزداد تصاعدا وتوحشا مما يهدد أمن وسيادة الدول والشعوب وحقها في تقرير مصيرها والأمن والاستقرار في العالم.

3) تضامنه مع جميع الشعوب ضحية هذا التغول الإمبريالي في فلسطين وفنزويلا وكوبا وكولومبيا...

4) دعوته لكل القوى الشيوعية والتقدمية والديمقراطية ولكل الأحرار عبر العالم لتقوية وتعزيز النضال ضد الإمبريالية، وفي مقدمتها الإمبريالية الأمريكية، والصهيونية والرجعية.

المكتب السياسي
28 فبراير 2026

البيان الختامي الصادر عن المجلس الوطني السادس للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع

انعقد يوم الأحد فاتح مارس 2026، بالمقر المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالرباط، المجلس الوطني السادس للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع تحت شعار «جبهة صامدة، موحدة، ونضال مستمر، حتى إسقاط التطبيع وتحرير فلسطين»، للتأكيد على أن الجبهة عازمة على مواصلة السير على نفس الخط الكفاحي ومصممة على تطويره ولف شعبنا حول مهام دعم كفاح الشعب الفلسطيني وإسقاط التطبيع؛ في دورة تقرر تسميتها «دورة الفقيد الرفيق سيون أسيدون» عرفانا وتقديرا ووفاء لنضاله في صفوف الجبهة، وقد وافته المنية إثر حادث غامض لا زلنا نطالب بالكشف عن ملابساته وتعميق البحث فيه وإعلان الحقيقة بشأنه.

لقد التأم المجلس في ظرفية دولية وإقليمية ووطنية دقيقة تتطلب مواقف حازمة وواضحة.

فعلى المستوى الدولي، يتابع العالم مدى تغول الإمبريالية الأمريكية والكيان الصهيوني الذي يمثل قاعدتها الأمامية في الشرق الأوسط، سعيا إلى تكريس الهيمنة والاحتلال وإضعاف إرادة الشعوب ونهب خيراتها، وإفراغ المؤسسات الدولية من مهامها وأدوارها، وإفلات مطلق للكيان الصهيوني من أي مساءلة أو عقاب عن جرائمه البشعة في فلسطين وغيرها. ويعد مجلس السلام العالمي الذي يترأسه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، تجسيدا للنزوع الفاشي المشار إليه والذي يُشكل واجهة سياسية لإضفاء الشرعية على الاحتلال والتوسع وضرب مبدأ تقرير المصير وانتهاك القانون الدولي على علاته. وتوقف الاجتماع عند مشاركة المغرب كعضو في المجلس المذكور، الأمر الذي يمثل غرقا في مستنقع التطبيع وانخراطا كاملا في المشروع الصهيو-أمريكي وخيانة للقضية الفلسطينية.

وفي هذا الإطار يندرج الاعتداء الشنيع على فنيزويلا واختطاف الرئيس مادورو وزوجته والتلويح باحتلال جرينلاند الدانماركية وضمها وبالتدخل العسكري أو تشديد العقوبات على باقي بلدان أمريكا اللاتينية (كوبا، المكسيك، كولومبيا...) التي ترفض الانصياع لإملاءات الإمبريالية الأمريكية.

وعلى المستوى الإقليمي، ينعقد المجلس في ظل تصاعد النفوذ الصهيوني، ومحاولات فرض التطبيع كخيار استراتيجي على شعوب المنطقة بالقوة والابتزاز ومختلف أوجه الهيمنة الاقتصادية وغيرها.

ويعد العدوان العسكري الأمريكي الصهيوني الجاري على إيران أبرز التجليات لهذا النزوع الاستعماري التوسعي الذي ينضاف إلى الاعتداءات المتكررة على سوريا ولبنان واحتلال أجزاء منهما والعدوان على اليمن والسعي لتقسيم الصومال وغيرها من المحاولات المتواترة الرامية إلى ضرب كل أشكال المقاومة الوطنية والإقليمية،

وتقويض مركزية القضية الفلسطينية بل تصفيتها. وهي التحديات التي ينبغي التركيز على إفشالها؛ الأمر الذي يقتضي كمدخل عاجل استعادة وحدة الصف الفلسطيني على أسس كفاحية بعيدا عن أوهام اتفاق أوسلو.

ورغم اتفاق شرم الشيخ، في أكتوبر 2025، فإن الإبادة والتجويع ومحاولات التهجير مستمرة مع عزل غزة عن الضفة حيث التطهير العرقي والاستيطان والتهجير وتهويد القدس والاعتداء على حرمة المسجد الأقصى على أشدها؛ ناهيك عن السعي الحثيث لطي ملف اللاجئين الفلسطينيين كجزء جوهري ضمن القضية الفلسطينية.

في المقابل يسجل المجلس، بكل فخر واعتزاز، الصمود الأسطوري للشعب الفلسطيني، شعب الجبارين، وتشبثه بأرضه والأداء البطولي للمقاومة الفلسطينية المتمسكة بسلاحها ما بقي الاحتلال. كما نسجل الأداء الرائع لحركة التضامن الشعبي العالمي، وهو لا زال مستمرا. ومن أبرز معالمه الإضراب العالمي الأخير لعمال الموانئ ضد سفن الإبادة والاستعدادات الجارية لتنظيم أسطول الصمود 2 وقافلة الصمود 2 المقرر انطلاقهما في الأشهر القادمة لكسر الحصار عن غزة...

وعلى المستوى الوطني، فإن المجلس ينعقد في مرحلة حساسة تتسم بتوسع الاختراق الصهيوني لكافة المجالات دون استثناء، مما يشكل انتهاكا صارخا وخطيرا للسيادة الوطنية.

وقد افتتح المجلس أعماله بجلسة رسمية ألقيت خلالها كلمات لكل من السكرتارية الوطنية ولفصائل من المقاومة الفلسطينية المجيدة والأمناء العامين للتنظيمات السياسية المكوِّنة للجبهة، والتي أكدت جميعها على مركزية القضية الفلسطينية، ووحدة الموقف الوطني، ودور الجبهة كرافعة شعبية وسياسية لمناهضة التطبيع ودعم المقاومة الفلسطينية، وربط إسقاط التطبيع بإسقاط الاستبداد والفساد.

وبعد المناقشة والمصادقة على التقريرين الأدبي والمالي وعلى الخطوط العريضة للبرنامج السنوي المقبل، يؤكد المجلس الوطني السادس ما يلي:

1) تضامنه الكامل مع إيران في مواجهة العدوان الأمريكي الصهيوني الذي يعد هجوما على شعوب المنطقة ويهدف إلى إعادة رسم خريطتها وفرض الهيمنة على مقدراتها خدمة للمصالح الإمبريالية الأمريكية والصهيونية وتشييد الحلم الصهيوني المتمثل في «إسرائيل الكبرى» ويطالب بجلاء القواعد العسكرية الأمريكية عن المنطقة. كما يقدم أحر التعازي للشعب الإيراني مؤكدا على حق إيران الطبيعي في الدفاع عن نفسها وسيادتها وكرامتها.

2) إدانته الشديدة لجرائم الاحتلال الصهيوني، وخصوصا الإبادة الجماعية والتهجير والاستيطان المستمرة في غزة والضفة والقدس.

3) تشبثه بحق الشعب الفلسطيني في المقاومة بكافة أشكالها وعلى رأسها المقاومة المسلحة، وحقه في إقامة دولته الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني وعاصمتها القدس.

4) إشادته بالدور الذي تقوم به المقررة الأممية فرانشيسكا ألبانيزي في فضح المشروع الصهيو-أمريكي واستنكاره الشديد للحملة المسعورة التي تستهدفها من طرف الحركة الصهيونية ومختلف القوى الإمبريالية.

5) رفضه المطلق للتطبيع بكل أشكاله السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية والأمنية وغيرها، واعتباره خيانة للقضية الفلسطينية ولإرادة الشعب المغربي، مع التأكيد على رفض مشاركة المغرب في منصات دولية تخدم أجندة التطبيع مثل ما يسمى «مجلس السلام العالمي».

6) إدانته القوية للموقف المخزي للدولة المغربية كما عبر عنه وزير الخارجية في الاجتماع الأخير لما يسمى مجلس السلام وهو موقف غارق في العمالة والإذعان للاحتلال ومخططاته.

7) إدانته الشديدة لقمع مناهضي التطبيع عبر الاعتقال (رضوان القسيسط، ومحمد البوستاتي الذي نهنئه بمغادرة السجن يوم الخميس 26 فبراير 2026 بعد إتمام الحكم الصادر في حقه وقد تم تكريمه في هذا المجلس) والمحاكمات المستمرة (ل 13 مناضلا من الجبهة في ملف مقاطعة متاجر كارفور بسلا) ومنع إصدارات كتب حول القضية الفلسطينية (معاد الجحري، أحمد ويحمان) ناهيك عن منع التظاهرات وتعنيف المشاركين/ات فيها (آخرها وقفتي طنجة والرباط ضد العدوان على إيران)

مع تعبيره عن تصميم الجبهة على مواصلة التصدي لهذه السياسات.

8) تثمينه لمبادرات العمل الميداني الفعلي، حيث ستشارك الجبهة في أسطول الصمود العالمي والقافلة البرية لكسر الحصار على غزة.

9) طرحه مبادرات تتعلق بقضية الأسرى كمكون أساسي من مكونات حركة التحرر الفلسطينية وفضح ما يتعرضون له من تنكيل وعزل وتجويع وإعداد الكنيست الصهيوني مشروع قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين.

ويعلن المجلس للرأي العام الوطني والدولي ما يلي:

1) تأكيده على استمرارية عمل الجبهة في مناهضة التطبيع ودعم فلسطين دون تراجع أو مساومة.

2) دعوته إلى إسقاط كل الاتفاقيات التطبيعية، وإغلاق مكتب الاتصال الصهيوني ووقف كل أشكال التعاون مع الاحتلال.

3) دعوته لتعزيز التعبئة الشعبية والإعلامية والحقوقية دعما لفلسطين، وتوسيع دائرة التنسيق مع القوى الحية داخل المغرب وخارجه.

4) تأكيده على تبني المقاطعة كوسيلة مشروعة أثبتت فعاليتها، سواء في تضييق الخناق على الشركات المتواطئة في جرائم الحرب والفصل العنصري بحق الشعب الفلسطيني، أو في عزل المشروع الصهيوني وإحباط محاولاته اليائسة لتلميع صورته عبر فعاليات ثقافية أو أكاديمية أو رياضية.

5) تأكيده على تطوير العمل الإعلامي والرقمي لمواجهة التضليل وكشف أخطار التطبيع على المجتمع المغربي وعلى شعوب بلدان المنطقة العربية والإسلامية وشعوب القارة الإفريقية وغيرها.

6) دعوته الشعب المغربي عامة وهيئاته الشبابية والحقوقية والسياسية والنقابية والثقافية لمواصلة التعبئة والإسناد المستمر للقضية الفلسطينية.

7) الحرص الشديد لكافة مكونات الجبهة والداعمين لأدوارها في دعم ونصرة الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة ومناهضة التطبيع على الحفاظ على هذا العمل الوحدوي والعمل على تعزيزه وتوسيعه.

8) تأكيده على أن القضية الفلسطينية قضية وطنية، وأن الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع ستظل وفية لخطها النضالي، ثابتة على موقفها، ومستمرة في عملها حتى إسقاط التطبيع وتحقيق الحرية والكرامة للشعب الفلسطيني.

المجد للشهداء ، الحرية لفلسطين ولا للتطبيع

المجلس الوطني السادس
للجبهة المغربية لدعم فلسطين
ومناهضة التطبيع
الرباط- الأحد فاتح مارس 2026.

وقفة 26 فبراير بجرادة: الشغيلة الفلاحية تدافع عن الكرامة وتناهض الشطط الإداري

في سياق تصاعد الاحتقان داخل المديرية الإقليمية للفلاحة بإقليم جرادة، نظمت الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي، المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، وقفة احتجاجية إنذارية يوم الخميس 26 فبراير 2026 على الساعة الثالثة زوالا أمام مقر المديرية، استنادًا إلى بيانها الذي دقّ ناقوس الخطر بشأن ما وصفه بـ«التدهور الخطير وغير المسبوق» في تدبير الشأن الإداري داخل المؤسسة.

البيان لم يأت بلغة رمادية، بل حمّل المسؤولية كاملة للإدارة الإقليمية، متحدثا عن ممارسات اعتبرها استفزازية وانتقامية، وضغوط نفسية يتعرض لها عدد من الموظفات والموظفين أثناء مزاولة مهامهم، إلى جانب قرارات تأديبية وُصفت بأنها كيدية وخارجة عن روح القانون. كما سجل اختلالات مادية ولوجستيكية، من قبيل نقص الوسائل والتجهيزات وتعطل الأنظمة المعلوماتية، في مقابل تحميل الشغيلة مسؤولية التأخير في إنجاز الملفات.

لا يمكن قراءة هذه التطورات باعتبارها مجرد توتر إداري عابر، بل كحلقة ضمن سياق أوسع يتسم بتراجع موقع الشغيلة داخل المرفق العمومي، حيث تتعاظم سلطة القرار الفردي وتتقلص مساحات الحوار والتدبير التشاركي. فالوظيفة العمومية، في جوهرها، ليست مجالا لإعادة إنتاج علاقات التحكم، بل فضاء لخدمة المجتمع، ولا يمكن أن تؤدي هذا الدور في ظل مناخ يسوده الخوف والترهيب.

المحتجون أكدوا أن ما يجري يتعارض مع مقتضيات دستور المغرب، خاصة ما يتعلق بحماية السلامة المعنوية وضمان الحرية النقابية، كما يخالف النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية الذي يمنع الشطط في استعمال السلطة ويكفل أداء المهام في ظروف تحفظ الكرامة المهنية. واستند البيان إلى هذه المرجعية القانونية لتأكيد أن معركة الشغيلة ليست فئوية ضيقة، بل دفاع عن الشرعية القانونية والمؤسساتية داخل الإدارة.

وطالبت الجامعة بوضع حد لحالة الاحتقان، وتوفير الوسائل الضرورية لضمان السير العادي للمصالح، وصيانة الأنظمة المعلوماتية، وحماية جميع الموظفين من أي شكل من أشكال الضغط أو الانتقام بسبب تمسكهم بحقوقهم النقابية والمهنية. كما شددت على انفتاحها على حوار جاد ومسؤول، مع احتفاظها بكافة الأشكال النضالية المشروعة في حال استمرار الأوضاع على ما هي عليه.

إن وقفة 26 فبراير كانت رسالة واضحة مفادها أن كرامة الشغيلة خط أحمر، وأن الدفاع عن المرفق العمومي يبدأ من احترام العاملين داخله. فحين تنتظم الشغيلة في إطارها النقابي وتعلن رفضها لمنطق التحكم، فإنها تدافع في الآن ذاته عن إدارة عمومية ديمقراطية، شفافة، وفي خدمة الصالح العام.

بوسماحة بهلول

النهج الديمقراطي العمالي – فرع مرتيل ينظم لقاء تنظيميا

نظم النهج الديمقراطي العمالي – فرع مرتيل – يوم الاثنين 02 مارس 2026 لقاءً تنظيميا حضره مناضلات ومناضلو الفرع، إلى جانب عدد من الصديقات والأصدقاء والمتعاطفات والمتعاطفين. وقد افتتح هذا اللقاء سلسلة البرنامج الرمضاني الذي سطّره الفرع لهذه السنة.

وخصص اللقاء الأول من البرنامج لعرض حول تصور النهج الديمقراطي العمالي، أطره الرفيق جمال براجع، الأمين العام للحزب. استهل الرفيق عرضه بالوقوف عند المسار الذي قطعه المناضلون والمناضلات الثوريون ببلادنا منذ ظهور الحركة الماركسية اللينينية المغربية، خصوصا تجربة «إلى الأمام»، مرورا بتأسيس النهج الديمقراطي، وصولا إلى الإعلان خلال المؤتمر الوطني الخامس عن النهج الديمقراطي العمالي كحزب للطبقة العاملة وعموم الكادحين، مع تفصيل دلالات ومهام هذا الإعلان في السياق الراهن.

كما تطرق الأمين العام إلى الخطوط الثلاث التي ينبني عليها تصور الحزب: الخط الإيديولوجي، والخط التنظيمي، والخط السياسي، مبرزا ترابطها ووحدتها. ثم انتقل إلى المبادئ المؤطرة لعملنا التنظيمي، وفي مقدمتها مفهوم المركزية الديمقراطية في الحزب الماركسي اللينيني، باعتباره آلية لضمان وحدة الإرادة والعمل مع صون حق النقاش الداخلي.

واختتم الرفيق جمال براجع عرضه بشرح السيرورات الأربع للحزب والمهام الآنية التي تفرضها المرحلة، في أفق تعزيز البناء الحزبي وتطوير الأداء النضالي.

ليُفتح بعد ذلك نقاش مستفيض بين الرفيقات والرفاق، همّ مختلف الجوانب التنظيمية والإيديولوجية والسياسية، بما في ذلك القضايا التكتيكية والاستراتيجية، ومسألة التحالفات، ورهانات المرحلة.

واختُتم اللقاء بالتأكيد على أن هذا النقاش جوهري وضروري، وأنه يشكل ورشا مفتوحا داخل التنظيم، ومساهمة في تطوير تصورنا الجماعي في أفق المؤتمر الوطني المقبل، الذي انطلق عمل لجنته التحضيرية منذ أشهر.

الدار البيضاء:

حزب النهج الديمقراطي العمالي يتدارس مسالة الشباب والعمل السياسي والوضع الاقتصادي والاجتماعي بالدار البيضاء

وفاءً لخطه المنحاز للطبقة العاملة وعموم الكادحين، سطر حزب النهج الديمقراطي العمالي برنامجا خلال شهر رمضان يتضمن سلسلة من الأنشطة السياسية والتواصلية بغرض تعميق النقاش مع الجماهير وتقوية البناء التنظيمي للحزب. حيث كان مناضلات ومناضلو الحزب والمتعاطفات والمتعاطفون معه على موعد مع ندوة شبابية يوم الجمعة 20 فبراير تلتها ندوة سياسية يوم الجمعة 28 هذا تقرير عنهم:

1) الشباب في صلب المعركة:

بمناسبة الذكرى المجيدة لحركة 20 فبراير، وتضامنا مع حراك جيل زيد، نظمت شبيبة النهج الديمقراطي العمالي بالدار البيضاء، مساء يوم الجمعة 20 فبراير 2026 على الساعة الثامنة والنصف ليلا، بمقر حزب النهج الديمقراطي العمالي، ندوة فكرية سياسية تحت عنوان: «معيقات انخراط الشباب في العمل السياسي: تشخيص وحلول».

وقد تولى تسيير أشغال الندوة الرفيق ربيع جمال الدين، الكاتب المحلي للشبيبة، فيما أطرها الرفيق رضى، نائب الكاتب المحلي للشبيبة. وعرفت الندوة حضور عدد من الشباب والمناضلين والمهتمين بالشأن العام، في أجواء طبعتها الجدية وروح النقاش المسؤول.

وافتتحت أشغال الندوة بكلمة ترحيبية أكدت على رمزية تخليد ذكرى 20 فبراير باعتبارها محطة نضالية بارزة في التاريخ السياسي المغربي المعاصر وكذلك احتجاجات جيل زيد 212 التي كانت تعبيرا عن رفض الهشاشة في بعض القطاعات ومطالبة بالحرية والعدالة الاجتماعية وما حملته من مطالب اجتماعية وديمقراطية عبّرت عن تطلعات فئات واسعة من الشباب نحو الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

وتناول العرض التأطيري أبرز المعيقات التي تحول دون انخراط الشباب في العمل السياسي، من بينها فقدان الثقة في المؤسسات، وضعف الوسائط الحزبية، والهشاشة الاجتماعية والبطالة، إضافة إلى تأثير التحولات الرقمية وأنماط التعبير الجديدة التي باتت تفرض نفسها في الفضاء العمومي. كما تم التأكيد على ضرورة تجديد الخطاب السياسي، والانفتاح على قضايا الشباب الحقيقية، وخلق فضاءات ديمقراطية للنقاش والتأطير.

وقد تفاعل الحضور مع مضامين العرض من خلال مداخلات أغنت النقاش، حيث طُرحت تساؤلات حول سبل استعادة الثقة، وآليات تأطير الشباب، ودور التنظيمات السياسية في مواكبة التحولات الاجتماعية والثقافية الراهنة.

واختتمت الندوة بالتأكيد على أهمية مواصلة النقاش العمومي حول قضايا الشباب، وتعزيز المبادرات الفكرية والتنظيمية الكفيلة بتمكينهم من لعب دورهم الطليعي في مسار التغيير الديمقراطي، وفاءً لروح 20 فبراير ولمطالبها المشروعة.

تقرير ربيع جمال الدين (الكاتب المحلي لشبيبة النهج الديمقراطي العمالي)

الأزمة الاقتصادية والاجتماعية بالدار البيضاء وسؤال ما العمل؟»،

نظم حزب النهج الديمقراطي العمالي – فرع الدار البيضاء، مساء الجمعة 27 أبريل 2026، ندوة سياسية وفكرية حول موضوع: «الأزمة الاقتصادية والاجتماعية بالدار البيضاء وسؤال ما العمل؟»، وذلك في إطار انخراطه في النقاش العمومي حول الأوضاع المتفاقمة التي تعيشها المدينة وساكنتها.

الندوة أطرها الرفيقان عبد السلام الباهي ومحمد بلعتيق، فيما تولّى تسيير أشغالها الرفيق عزالدين بعلال، بحضور عدد من المناضلات والمناضلين والمهتمين بالشأن المحلي.

وتناول المتدخلون في مداخلاتهم نبذة تاريخية مختصرة عن مدينة الدار البيضاء، باعتبارها العاصمة الاقتصادية للبلاد، مع الوقوف عند التحولات العمرانية والاجتماعية التي عرفتها، وما أفرزته من اختلالات عميقة مست أساسا أوضاع الطبقة العاملة والفئات الشعبية.

كما تم التطرق إلى تفاقم معاناة العمال والعاملات في ظل غلاء المعيشة، وهشاشة الشغل، واتساع دائرة البطالة، إلى جانب سياسة ترحيل مجموعات من الساكنة نحو هوامش المدينة، وما يرافق ذلك من تعميق للهشاشة الاجتماعية وإبعاد للفئات الشعبية عن مراكز الإنتاج والخدمات.

النقاش كان غنياً ومسؤولاً، وخلص إلى ضرورة بلورة أشكال نضالية وتنظيمية قادرة على الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للطبقة العاملة وساكنة الأحياء الشعبية، وفتح أفق التغيير الديمقراطي الحقيقي.

عيطونة عبد الرحيم

وجدة:

عمال شركة موبيليس..... انتصارٌ جديد للحقّ

أصدرت المحكمة حكمًا يُنصف عمال شركة موبيليس الذين تعرّضوا للطرد التعسفي، بعد أن حُرموا من حقوقهم المكتسبة التي يكفلها قانون الشغل. هذا القرار القضائي يشكّل محطة مهمة في مسار الدفاع عن الكرامة العمالية، ويؤكد أن العدالة قد تتأخر لكنها لا تموت.

لقد أثبت العمال، بصمودهم وإصرارهم ووحدتهم، أن التنظيم والنضال المشروع قادران على قلب موازين الظلم، وأن الحقوق لا تُستجدى بل تُنتزع عبر التمسك بها والدفاع عنها بكل الوسائل القانونية المتاحة.

إن هذا الحكم ليس انتصارًا لفئة بعينها فحسب، بل رسالة واضحة لكل المشغّلين بأن الالتفاف على القانون وضرب الاستقرار الاجتماعي لن يمر دون مساءلة. كما أنه صفعة لكل من راهن على تعب العمال أو شكّك في قدرتهم على الصمود.

ما ضاع حق وراءه مطالب.

والخزي والعار لكل المتآمرين والمشككين في قوة الطبقة العاملة حين تتسلّح بالوعي والوحدة والإرادة.

بوسماحة بهلول

تغطية للقافلة الوطنية التضامنية مع عمال وعاملات سيكوم/ سيكوميك بمكناس

علال الجديد

شهدت مدينة مكناس يوم 15 فبراير 2026 محطة نضالية بارزة تمثلت في تنظيم القافلة الوطنية للتضامن مع عمال وعاملات سيكوم/ سيكوميك، دعت إليها اللجنة الوطنية لدعم هؤلاء العمال والعاملات وبتنسيق مع اللجنة المحلية للدعم، في خطوة تعكس اتساع دائرة الدعم الشعبي والنقابي والحقوقي لهذه المعركة التي طال أمدها. فللسنة الخامسة على التوالي وسنة ونصف من الاعتصام المفتوح في معتصم التحدي والكرامة أمام المؤسسة الفندقية «الريف « بحمرية، يعيش أكثر من 550 عامل وعاملة أغلبيتهم نساء أوضاعا اجتماعية مأساوية بسبب طردهم من العمل وتشريدهم بعد إغلاق معمل النسيج سيكوم / سيكوميك، هم اللذين أفنوا زهرة عمرهم في خدمة الباطرونا550 عامل وعاملة كانوا ضحية مؤامرة خسيسة للتحالف الثلاثي الباطرونا والسلطات والبيروقراطية النقابية. حيث نصب عليهم بتطبيق الفصل 19 من مدونة الشغل على علاتها.550 عامل وعاملة يفترشون الكارتون ويبيتون تحت خيام بلاستيكية في الحر والقر. سلكوا جميع الطرق وقاموا بعدة مبادرات من أجل إيجاد حل منصف لهذا النزاع الاجتماعي الذي عمر طويلا ولا من يجيب.

أمام هذا الوضع المأساوي الذي يقابل بالصمت المريب وغير المفهوم للسلطات وللمسؤولين الحكوميين، كان قرار القافلة الوطنية للتضامن مع عمال وعاملات سيكوم سيكوميك بمكناس ليوم الأحد 15 فبراير 2026دعما وتضامنا معهم في معركتهم البطولية « معركة الكرامة».

انطلقت القافلة من منتزه الليمونة بحي سيدي بوزكري في اتجاه معتصم التحدي والكرامة للعمال والعاملات أمام المؤسسة الفندقية لصاحبها رب شركة سيكوم/ سيكوميك والمسؤول عن تشريدهم والرمي بهم الى الشارع والسبب في كل المآسي والمعاناة التي يتجرعون مرارتها كل يوم. وقد عرفت القافلة مشاركة العديد من المناضلين والمناضلات قدموا من عدد من المدن المغربية، ممثلين للأحزاب السياسية التقدمية وهيئات وجمعيات حقوقية وتنظيمات نقابية مناضلة وإطارات جمعوية و فعاليات شبابية وطلبة وقطاعات نسائية مع ملاحظة تواجد مميز لمناضلي ومناضلات حزب النهج الديمقراطي العمالي .وقد جسدت هذه المشاركة الواسعة رسالة واضحة مفادها أن معركة سيكوم سيكوميك ليست معركة فئوية معزولة بل جزءا من معركة أوسع دفاعا عن الحق في الشغل والكرامة والعدالة الاجتماعية وجزءا من الصراع الطبقي المفتوح ضد الباطرونا و الرأسمال وضد الاستغلال وضرب المكتسبات.

انطلقت القافلة في اتجاه معتصم التحدي والكرامة بحمرية في أجواء حماسية حيث تم استقبال الوفود المشاركة في القافلة من طرف المعتصمين والمعتصمات مرددين شعارات قوية تندد بالطرد التعسفي والمطالبة بحقوقهم المشروعة وتحميل المسؤولية للدولة المغربية. بعد توقف ل15 دقيقة ،انطلقت القافلة في مسيرة حاشدة نحو مقر عمالة مدينة مكناس تتقدمهم لافتة اللجنة الوطنية لدعم عمال و عاملات سيكوم سيكوميك بمكناس مرددين شعارات منددة بما يتعرض له هؤلاء العمال والعاملات من دوس للحقوق والكرامة من طرف التحالف الثلاثي. وقد عرفت هذه المحطة التضامنية تغطية إعلامية واسعة منها المكتوب والمسموع والالكتروني. وقد تخللت هذه المحطة كلمات تضامنية، أكدت في مجملها على:

- ضرورة التسوية العادلة والفورية لملف العمال والعاملات ووضع حد لمعاناتهم.
- تحميل الجهات المسؤولة مسؤوليتها في ضمان احترام الحقوق الشغلية.
- رفض كل أشكال التضييق ورفض أي محاولة التفاف عن مطالب العمال والعاملات المشروعة.

كما أبرزت التدخلات أن استمرار هذا النزاع الاجتماعي دون حل عادل، يعكس طبيعة الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية التي تنحاز إلى أرباب العمل على حساب الشغيلة وتفرغ القوانين الاجتماعية على علاتها من مضمونها. كما لم تغب عن كلمات المتدخلين والمتدخلات الإشارة الى الأثر الاجتماعي والانساني لهذا الملف. حيث يعيش العمال والعاملات بمعية أسرهم أوضاعا معيشية صعبة ومعاناة حقيقية مع المرض. كما تم التأكيد على أن التضامن ليس مجرد فعل رمزي بل هو التزام مستمر لكل القوى الحية بمواكبة معركة العمال والعاملات حتى تحقيق مطالبهم العادلة، ومواصلة أشكال الدعم والمساندة الميدانية والإعلامية وتوسيع جبهة التضامن محليا ووطنيا.

إن المعركة التي تخوضها عاملات وعمال سيكوم/ سيكوميك هي معركة أوسع ضد الهشاشة وضرب الحقوق الشغلية.هي معركة كل ضد الباطرونا ورأس المال. هي معركة كل العمال والعاملات في جميع مواقع الإنتاج بالمغرب. وهي امتحان حقيقي لمدى قدرتنا، نحن الإطارات السياسية والحقوقية والنقابية والجمعوية وطلبة، على بناء جبهة نضالية موحدة لمواجهة سياسات الإفقار والتجويع.

وقد اختتم هذا الحدث النضالي الكبير بترديد شعارات تؤكد على وحدة العمال والطبقة العاملة وعلى أن التضامن هو السلاح الأنجع في مواجهة كل أشكال التعسف.

في كلمة الكاتب المحلي للمكتب النقابي للعمال والعاملات عبر من خلالها على أهمية التضامن مع معركتهم من أجل حقوقهم المشروعة، كما تقدم بالشكر الجزيل للمجهودات التي تبذلها اللجنة الوطنية لدعم عمال و عاملات سيكوم سيكوميك بمكناس واللجنة المحلية وجميع القوى المشاركة في القافلة التضامنية ليوم الأحد 15 فبراير 2026 . وصرح قائلا:» نيابة عن 550 أسرة أنهكها الانتظار ولم يكسرها الظلم نقول أن حضوركم لم يكن مجرد تضامن بل موقفا شجاعا أعاد الأمل وقوّى عزيمتنا لمواصلة النضال. معكم يزداد صمودنا، ومعكم نستمر حتى تحقيق مطالبنا المشروعة وغير منقوصة فالكرامة حق والحق لا يقهر».

ما لمسناه خلال تغطيتنا لهذا الحدث هو أنه رغم المعاناة وقساوة الظروف المناخية والصحية والمادية، فالعمال والعاملات كلهم إصرار وعزيمة على مواصلة النضال والصمود حتى تحقيق المطالب. مجددين نداءهم إلى كل القوى الحية بالبلاد والى كل الأحرار والحرائر لمزيد من الدعموالمساندة.

فيضانات الشمال والغرب...من أجل جبر الضرر الشامل للضحايا وإنصاف كافة المناطق المنكوبة))

في سياق متابعته للفيضانات التي عرفها المغرب وتداعياتها على المناطق المتضررة، ونظراً لأهمية المرحلة الراهنة في جبر الضرر الشامل وإنصاف الضحايا، نظم حزب النهج الديمقراطي العمالي بجهتي الرباط والشمال/ الريف ندوة رقمية مساء 27 فبراير 2026، أطرها كل من جمال براجع، الأمين العام للحزب، وبوعلي بلمزيان، الكاتب الجهوي لجهة الشمال/الريف، وإدريس عدة، النقابي بقطاع الفلاحة ومناضل الحزب.

في المداخلة الأولى، قدم جمال براجع الإطار العام للموضوع، متناولا المنطق السياسي للدولة في تدبير الكوارث الطبيعية، والذي تحكمه اختيارات رأسمالية تخدم مصالح الرأسماليين المحليين والأجانب، وتتجسد في السياسات العمومية والقوانين المالية والبرامج الاقتصادية والاجتماعية على مختلف المستويات. وأكد أن هذه السياسات تنتج فوارق اجتماعية ومجالية صارخة، حيث تستحوذ أقلية محدودة على الجزء الأكبر من الثروة الوطنية، في مقابل استفادة ضعيفة لغالبية المغاربة.

وأشار إلى أن أوضاع الجماهير الشعبية المفقرة تتفاقم مع توالي الكوارث الطبيعية، في ظل غياب استراتيجية تنموية حقيقية واستباقية، مستحضراً تجارب سابقة كزلزال الريف والحوز وفيضانات آسفي، التي ظلت تعاني من محدودية تدخل الدولة، والارتجالية، والتأخر في التدخل، وضعف الموارد البشرية، مقابل الدور البارز للتضامن الشعبي، خاصة مبادرات الشباب في جمع التبرعات والتدخل الميداني.

وختم براجع مداخلته بانتقاد الإعلام الرسمي، معتبراً أنه يساهم في طمس الحقائق، في حين كشف الإعلام الشعبي البديل زيف الشعارات الرسمية حول "الدولة الاجتماعية" و"التنمية البشرية"، مستدلا بالمراكز المتأخرة التي يحتلها المغرب عالمياً في مجالات حيوية كالتعليم والصحة، بما يعكس واقع الفوارق الطبقية والمجالية التي تعاني منها المناطق المهمشة.

تمحورت المداخلة الثانية للرفيق بوعلي بلمزيان، الكاتب الجهوي لجهة الشمال/الريف لحزب النهج الديمقراطي العمالي، حول تفكيك خطاب «الكارثة الطبيعية» وعلاقته بسؤال العدالة المجالية وانتقائية الدولة في إعلان المناطق المنكوبة، مع نقد معيار تفعيل صندوق الكوارث وتحليل ما سماه بالعنف المناخي-الاجتماعي، في أفق طرح رؤية بديلة قوامها العدالة البيئية.

وأوضح أن الدولة تعمل على نقل الكارثة من مجال المساءلة السياسية إلى منطق القضاء والقدر، بما يزيح المسؤولية عن السياسات العمومية واختيارات التخطيط وغياب تخطيط مجالي عادل. وتساءل عن تكرار الفيضانات في نفس المجالات، معتبراً أنها لا تعكس فقط طبيعة التضاريس، بل تاريخاً طويلاً من التهميش وضعف الاستثمار العمومي، خاصة في المناطق الجبلية التي ظلت خارج أولويات التخطيط التنموي.

واعتبر أن المعايير المعتمدة لتفعيل صندوق الكوارث تستعمل بشكل تعجيزي، لتفادي شمول جميع المناطق المتضررة وتقليص كلفة التعويض وإعادة الإعمار، مما يكرس الانتقائية ويقوض مبدأ الحق في الحماية والتضامن، ويعمق أزمة الثقة في المؤسسات.

كما أبرز البعد الطبقي للكارثة ودورها في إعادة إنتاج اللامساواة، محملا الدولة مسؤولية بنيوية في الاختيارات التنموية غير القادرة على مواجهة التغيرات المناخية، والتي لا تنتج سوى مزيد من العنف المناخي-الاجتماعي.

وختم بلمزيان مداخلته بالتأكيد على أن النموذج التنموي القائم، المرتكز على مؤشرات سريعة، يساهم في تفريغ المجالات الجبلية من سكانها عبر الهجرة الاضطرارية، بما يفرزه ذلك من مخاطر اجتماعية واقتصادية، داعياً إلى تبني رؤية بديلة للعدالة البيئية تربط بين حماية البيئة وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية.

المداخلة الثالثة للرفيق إدريس عدا تناول خلالها الكارثة من الزاوية الميدانية والإجرائية، مؤكداً البعد العالمي للتغيرات المناخية والظواهر القصوى الناتجة عن التحولات المناخية المرتبطة منذ الثورة الصناعية بأنماط الإنتاج الرأسمالية القائمة على الإستغلال المفرط للإنسان والطبيعة، ومبرزا فشل المنتظم الدولي في الحد من حدّة هذه الظواهر ومسلسل احتراق الأرض. ودعا إلى الضغط على المغرب للاصطفاف إلى جانب قمة الشعوب من أجل إقرار العدالة المناخية، وحث القوى المناضلة على مناهضة الرأسمالية والانخراط في هذه المعركة.

وفي قراءته لما عرفته منطقة الغرب خلال فترة الفيضان، شدد على أنها مجال فيضانات بامتياز رغم سنوات الجفاف، معتبراً أن الفيضانات الأخيرة نتجت عن عاملين رئيسيين: التساقطات الاستثنائية، وسوء تدبير الموارد المائية، خاصة على مستوى سد الوحدة الذي خضع لضغط كبير بفعل الاحتفاظ بالمياه لسقي الضيعات الكبرى، قبل إطلاقها بوتيرة غير مسبوقة فاقت 4000 متر مكعب في الثانية. وأدى ذلك، في ظل شبكة واسعة من الوديان والقنوات، إلى غمر أزيد من 55 ألف هكتار، متسببا في أضرار جسيمة مست الممتلكات والمساحات المزروعة والماشية، وأثرت أساساً على الساكنة والفلاحين الصغار.

وأوضح أن تدخل الدولة في الإنقاذ والإغاثة والترحيل طغى عليه الطابع القمعي والبهرجة الإعلامية، مقابل طمس حجم الخسائر الذي كشفه الإعلام البديل، مطالبا بإعلان منطقة الغرب منطقة منكوبة وبالإسراع بإطلاق برنامج الزراعات الربيعية. كما قارن بين الاعتمادات المرصودة لفيضانات الغرب سنة 2010، التي بلغت 4 مليارات درهم، وتلك المخصصة للفيضانات الأخيرة بالمناطق المصنفة منكوبة (حوضي الغرب واللوكوس)، والتي لم تتجاوز 3 مليارات درهم، خُصص منها 1.7 مليار للبنية التحتية، ما يثير غموضا حول معايير جبر الضرر وقيمة التعويضات، ويغذي حالة التوتر والانتظار بالمنطقة.

وختم الرفيق إدريس عدا مداخلته بدعوة القوى المناضلة إلى مواكبة الضحايا والتعبئة لدعم نضالاتهم، وبناء جبهة دفاع عن الفلاحين والعمال والساكنة من أجل تعويض منصف وحلول عاجلة ودائمة، في إطار تنمية قروية حقيقية قوامها إصلاح زراعي شعبي يضمن العيش الكريم، ويحقق السيادة الغذائية، ويؤسس لسياسة فلاحية وطنية بعيدة عن المتاجرة بالأزمات.

من إعداد لحسن.م

بعض التماس بين العملين النقابي والسياسي عبر التاريخ (الحلقة 21)

الأمميات النقابية ـ البنيات الأولى

الهاشمي كبدة

تشكلت ونمت الحركتان العمالية والنقابية لمختلف البلدان في إطار الدولة-الأمة. لكنها سرعان ما وعتا بأخطار الصراع بين الاقتصادات الرأسمالية. وشرعت مكوناتهما، منذ وقت مبكر للغاية، في إقامة روابط دولية، إذ، في حالة الإضرابات والاحتجاجات، قد يكون من الأفيد الاعتماد على تضامن شغيلة بلدان أخرى لاسيما في نفس القطاع المهني. وهكذا ظهرت إلى الوجود ابتداء من منتصف العقد السابع من القرن التاسع عشر أولى البنية الدولية للحركة العمالية مع الجمعية الدولية للعمال. تلاها إنشاء الفيدرالية المهنية الدولية في نهاية العقد التاسع لنفس القرن. وتواصل البناء النقابي الأممي مع تأسيس الفيدرالية النقابية الدولية قبيل الحرب العالمية الأولى بسنة.

جاء ميلاد الجمعية الدولية للعمال، والمعروفة أكثر باسم الأممية العمالية الأولى، بدافع من القادة العماليين البريطانيين والفرنسيين الذين التئموا في 1862 وناقشوا الحاجة الملحة للتضامن العمالي الدولي. وفي 1864، جسد مناضلو عمال كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا إجرائيا تلك الحاجة بتأسيس الجمعية الآنفة الذكر بلندن. وكان لكارل ماركس دور بارز في وضع صرح هذه الأممية، إذ يرجع له الفضل في صياغة الخطاب الافتتاحي لجمعها العام التأسيسي ومشروع نظامها الأساسي، كما حدد لها خارطة ظفر البروليتاريا بالسلطة السياسية. أما هياكلها فهي مركزة أساسا في مجلسها العام(1). وفي اجتماع هذا المجلس بجنيف في دجنبر 1870، صرح ماركس بشأن حجم العضوية في هذه الهيئة العمالية الدولية قائلا: «أما بالنسبة لقائمة الأعضاء، فليس من المستحسن الكشف عن القوة الحقيقية للجمعية، لأن الجمهور يعتقد دائما أن الأعضاء الحيويين أكثر عددا بكثير مما هم عليه في الواقع»(2). ونمت وتطورت في ظل صراعات بين مكوناتها. ففي بداياتها (1865-1868)، سادت صفوفها أفكار الأناركي باكونين، لاسيما مع منتسبيها الفرنسيين، من قبيل التعاضد والائتمان المتبادل والتشكيك في الإضرابات... ومع تزايد التأثير الماركسي (1869-1871)، دعمت الإضرابات بحيوية ونادت بالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج. وفي مؤتمراتها، كان النقاش الإيديولوجي سيد الموقف، فبينما طرح الماركسيون قضايا المركزية الديمقراطية والعمل السياسي... ألح الباكونينيون على مسائل مناهضة الاستبداد وإلغاء الدولة... وانطلقت بوادر انحدارها وانفكاكها مع ولادة كومونة باريس في 1871. فقد أدى القمع الدموي للكومونة التي انخرط فيها العديد من منتسبي هذه الأممية إلى ضعف هذه الأخيرة وانقسامها. وشكل مؤتمرها المنعقد بلاهاي في 1872 القطيعة النهائية بين الماركسيين والباكونينيين، مما حتم انشقاقها. وبعد نقل مجلسها العام إلى نيويورك انحلت هذه الأممية رسميا في 1876(3).

مما لا شك فيه، أن السعي إلى التضامن الأممي كان هو سبب تشكيل، لأول مرة، «الفيدراليات المهنية الدولية» أو «السكرتاريات المهنية الدولية». فقد كانت السكرتارية الأولى هي التي التأم فيها عمال التبغ (1889)، وتبعتها في التأسيس سكرتاريتا كل من عمال صناعة الخوذات وعمال المطابع. وتهيكلت بعض من السكرتاريات في إطار المهنة، على سبيل المثال لدى عمال صناعة القفازات (1892)، وعمال الدباغة وعمال تصميم الطباعة الحجرية (1896)، وعمال الفصالة والخياطة (1897)، وعمال المطاحن (1898)، وعمال الصباغة (1904). بينما اتخذت سكرتاريات أخرى لنفسها إطارا قطاعيا صناعيا: عمال المناجم (1890)، وعمال التعدين (1891)، وعمال السكك الحديدية (1893)، وعمال النسيج (1894)، وعمال النقل (1898). وفي 1911، بلغ عدد هذه السكرتاريات 28، كانت مقرات 24 منها بألمانيا، وكانت بريطانيا تأوي مقري سكرتاريتي عمال المناجم وعمال النسيج(4). وقد تزامنت ولادة السكرتاريات المهنية الدولية مع تأسيس الأممية العمالية الثانية. وكانت هذه السكرتاريات، بطبيعتها التكتلية المهنية الصرفة، في كثير من الأحيان طموحة للغاية، لكن سرعان ما تلاشت هذه الطموحات، إذ صارت، في المقام الأول، مراكز التواصل والتشاور. غير أنه، كان لها نفوذ على بعض شؤون الأجراء. ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى دخلت هذه البنيات المهنية الدولية في سبات(5).

بدأ التفكير في إنشاء الأممية العمالية الثانية كامتداد للأممية العمالية الأولى منذ 1889، إذ التئم بباريس، بمناسبة تخليد الذكرى المئوية الأولى للثورة الفرنسية، ممثلون عن مكونات اليسار الأوروبي لمناقشة تأسيس اتحاد للأحزاب الاشتراكية والعمالية الأوروبية. وكان من مخرجات مؤتمرها التأسيسي توحيد الأحزاب اليسارية والنقابات العمالية وإعطاء الأولوية للعمل السياسي في واجهته البرلمانية مع استبعاد التيار الأناركي من صفوفها. وأكد مؤتمرها الثاني المنعقد ببروكسل في 1891، الذي دعمه فريدريك إنجلز، على الوحدة، واعتمد بنيات تنظيمية أكثر فعالية، وركز على الصراع الطبقي. وقد طالبت هذه الأممية، منذ التأسيس، بالتخليد السنوي لذكرى فاتح ماي المؤرخ للمجزرة التي ارتكبت في حق العمال الأمريكيين بشيكاغو يوم 01 ماي 1886. كما طالبت بحقوق شغلية كثيرة من ضمنها يوم عمل من ثماني ساعات(6). وعاشت على إيقاع نقاشات داخلية حادة عكست تزايد الصراع بين الجناح الماركسي الثوري الممثل في الأحزاب اليسارية الجذرية، والجناح الإصلاحي المجسد في الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية. وبسبب هذا الصراع والموقف من الحرب العالمية الأولى تأزمت هذه الأممية وانهارت. ففي 1914، أخفقت في مواجهة الحرب العالمية الأولى، إذ أيد جل مكوناتها الحزبية قرارات الانخراط في هذا النزاع المسلح التي اتخذتها الأنظمة السياسية ببلدانها، مناقضة بذلك المثل الاشتراكية والعمالية. وهكذا شهدت انشطارا فصائليا موزعا بين المؤيد للحلفاء، والمناصر لدول المحور، والمناهض للعسكرة. وبعد سنتين من اندلاع الحرب، تجمدت أنشطتها، لتنمحي من الوجود غداة نهاية الحرب، وتحل محلها منظمات أخرى منها الأممية الشيوعية (الأممية الثالثة) والأممية العمالية الاشتراكية...(7)

قبل إنشاء أول أممية نقابية، كانت الهيئة النقابية الدولية التي عمل بها هي السكرتارية النقابية الدولية. فهذه الأخيرة رأت النور بكوبنهاغن في 1901. وكانت تضم في انطلاقتها تمثيلية أثني عشر دولة. واعتمدت في عملها التنسيقي على الروابط الرسمية المتزايدة بين المركزيات والنقابات الوطنية القطاعية. وهدفت إلى تجسيد التضامن العمالي الملموس بين شغيلة العالم، ولا سيما عبر دعم الإضرابات على النطاق الدولي. وكانت ولادتها تلقى جذورها في انتشار الفكر اليساري وفي الحاجة إلى إشاعة الفعل التضامني بين منتسبي الطبقة العاملة لاسيما المنخرطين منهم في الحراكات الاحتجاجية. ولقد خضعت لتحولات عكست الاختلافات السياسية التي اكتنفت ثناياها(8). أما البنية النقابية الأممية الأولى وهي الفيدرالية النقابية الدولية، والتي يمكن تصورها «فيدرالية للمركزيات النقابية الوطنية»، فتباشير وضع صرحها انطلقت منذ أواسط العقد التاسع من القرن التاسع عشر، إذ بادرت النقابات البريطانية إلى القيام باتصالات مع نظيراتها بأوروبا وبالولايات المتحدة الأمريكية. وبمبادرة من الاسكندنافيين، وبدعم من الأمانة العامة للاتحادات العمالية البريطانية، أقدم الأمين العام لهذه الأخيرة إسحاق ميتشيل(a) وقائد النقابات الألمانية كارل لوجين(b)، على تنظيم ندوة كوبنهاغن في 1901، شارك فيها ممثلو أثني عشر منظمة نقابية، وغاب عنها مندوبو النقابات الفرنسية. وكان يتم التخطيط لتنظيم ندوات دورية. ورسم لها دور مقارنة التقدم الحاصل في مجال التشريعات الاجتماعية على صعيد مختلف البلدان. وفي السنة الموالية، نظمت الندوة بشتوتغارت، شاركت فيها هذه المرة التمثيلية النقابية الفرنسية، وتوجت أشغالها بتأسيس « المكتب المركزي الأممي للمركزيات النقابية الوطنية»، وعهد بأمانته العامة إلى الألماني لوجين. وفي 1913، قررت الندوة، المنظمة بزوريخ، تبني اسم «الفيدرالية النقابية الدولية»، وانتخب الألماني لوجين امينا عاما لها. وانخرطت في هذه الأممية تسعة عشر منظمة مركزية نقابية وطنية ممثلة ل 6212000 منخرط وكانت هذه المركزيات تمثل شغيلة كل من: بريطانيا، فرنسا، بلجيكا، هولندا، الدنمارك، السويد، النرويج، فنلندا، ألمانيا، النمسا، البوسنة والهرسك، كرواتيا، سلوفينيا، المجر، صربيا، رومانيا، سويسرا، إيطاليا، إسبانيا، الولايات المتحدة الأمريكية. وكان يتعين تنظيم ندوة هذه الاممية النقابية بسان فرنسيسكو بالولايات المتحدة الأمريكية في 1914(9).

وفي مؤتمرات هذه الهيئة كان تصوران يتصادمان: تصور الفرنسيين الذين حاولوا جر الأممية نحو الإضراب العام ومناهضة العسكراتية، وتصور الألمان الذين أرادوا أن يقتصر فعلها على النشاط التوثيقي، وكانت جميع القضايا الأخرى، في نظرهم، من مسؤوليات الأحزاب الاشتراكية. وكان الفرنسيون، الذين شكلوا بصفة منتظمة أقلية، يحتجون، خلال هذه المؤتمرات، على كون الألمان لم يأخذوا قط محمل الجد أن المنظمات النقابية «الثورية» هي أكثر ثراء بالحماس وبالمنخرطين(10).

ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية صارت الفيدرالية النقابية الدولية في منحى الانهيار. فعلى الرغم من الخطاب السلمي الذي ساد صفوف هذه الأممية قبل الحرب، دعمت معظم المركزيات النقابية الأعضاء فيها الجهود الحربية لأنظمة بلدانها، مما أدى إلى تفكك التضامن العمالي الدولي. وبالرغم من حفاظ أمينها العام الألماني كارل ليجين على منظم (organigramme) بسيط منها، فإن التواصل بين النقابات بالدول المتحاربة، سواء ببلدان الحلفاء أو ببلدان المحور أو بالبلدان المحايدة، كان شبه معدوم، مما أدى فعليا إلى عزلتها وشللها. ولم يتم التحضير لإعادة الدماء إلى شرايينها إلا في السنة ما قبل الأخيرة من انتهاء الحرب، إذ، بالرغم من الانقسام السائد فيما تبقى من جهازيها التنفيذي والتقريري، سعى مؤتمر المركزيات النقابية لدول الحلفاء، المنعقد بلندن في سبتمبر 1917، إلى التحضير لفترة ما بعد الحرب. وبعد انتهاء الحرب بسنة، أعيدت هيكلتها(11).

Marcello MUSTO, Pour lire la Première Internationale, traduit de l'anglais par Alexia BLIN et Antony BURLAUD, Paris, les Editions Sociales, 2022.

l'Institut du Marxisme-Léninisme d'Union Soviétique, Le Conseil Général de la Première Internationale, Tome IV, Moscou, Éditions du Progrès, 1974.

Mathieu LEOBARD, L'émancipation des travailleurs. Une histoire de la Première Internationale, *Paris*, La Fabrique, *2011*.

Georges LEFRANC, Le syndicalisme dans le monde, Paris, P., U., F., 1958.

René MOURIAUX, Le syndicalisme dans le monde, Paris, P., U., F., 1993.

Éric ANCEAU et autres, *Histoire des Internationales : Europe, XIXème-XXème siècles, Paris, Amazon,* **2017.**

Idem.

Jean SAGNES, Histoire du syndicalisme dans le monde des origines à nos jours, Toulouse, Éditions Privat, 1994.

Georges LEFRANC, Le syndicalisme dans le monde, Paris, P., U., F., 1958.

Idem.

Jean SAGNES, Histoire du syndicalisme dans le monde des origines à nos jours, Toulouse, Éditions Privat, 1994.

ناشط سياسي ونقابي بريطاني (1867-1952)، أسس الفرع الأول لحزب العمال المستقل باسكتلندا موطن ولادته في 1894. وتولى الأمانة العامة لمركزية اتحاد العمال البريطاني منذ تأسيسها في 1899 حتى 1907 حين تولى منصب مستشار بمجلس التجارة التابع للحكومة البريطانية، ليستقيل من جميع مهامه السياسية والنقابية.

قائد نقابي الماني اشتراكي ديمقراطي (1920-1961)، بدأ حياته كعامل خراط وانخرط في الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني ابتداء من 1885. يرجع له الفضل في تأسيس اللجنة العامة للنقابات النواة الأولى لمركزية نقابية ألمانية في 1892. كان إصلاحيا في تصوره النقابي مستبعدا نظرية الصراع الطبقي ومفضلا التفاوض على الإضراب العام. ألف كتابا تحت عنوان «الطبقة العاملة بألمانيا الجديدة»، تناول فيه رؤيته لأدوار الطبقة العاملة في ظل النظام الرأسمالي.

المغرب اليوم: بين الهيمنة السياسية والواقع الاجتماعي والاقتصادي

في المغرب اليوم، تبدو السياسة مسرحًا مركزيًا تتحكم فيه قوى عليا، بحيث تصبح الحكومة والمؤسسات المنتخبة أدوات تنفيذية أكثر منها فاعلة، والمواطن العادي يجد نفسه محاصرًا بين خطاب رسمي يبدو جاذبًا أحيانًا وبين واقع يومي يفرض عليه التكيف مع هشاشة اقتصاده وحياته الاجتماعية. المخزن يحدد الأولويات، ويرسم مسارات التنمية، ويقرر أين تُستثمر الموارد ومتى تطرح المشكلات للنقاش العام، بينما الطبقات الشعبية غالبًا ما تكون مطالبها محدودة التأثير، ما يجعل الاحتجاجات، مهما كانت مشروعة، قابلة للاحتواء من خلال دعم جزئي أو مشاريع انتقائية، دون أن تعيد تشكيل التوازنات الاقتصادية والسياسية.

الاقتصاد المغربي اليوم يعكس هذه السيطرة بوضوح. تتركز الثروة في قطاعات محددة كالاستثمار العقاري، البنوك الكبرى، والصناعات المرتبطة بالسوق العالمي، بينما يعيش أغلب السكان في هشاشة مستمرة، مع وظائف محدودة الأجر وعقود مؤقتة، وغالبية العمالة تعمل في القطاع غير الرسمي بلا حماية اجتماعية، مما يجعلهم أكثر اعتمادًا على القرارات الحكومية، وأضعف قدرة على تنظيم أنفسهم والمطالبة بحقوقهم. هذا الوضع يولد شعورًا دائمًا بعدم العدالة، ويعيد إنتاج التفاوت الطبقي بين القمة الاقتصادية الشعبية والفئات العاملة الأكثر هشاشة.

سوق العمل هش ومليء بالتناقضات، فهو يوفر فرصًا شكلية لكنها غالبًا ضعيفة الأجر وغير مستقرة، بينما يغيب عن العمال أي حماية أو تنظيم مستقل يمكن أن يعزز من قدرتهم على المطالبة بحقوقهم. هذا الواقع ليس نتيجة الصدفة، بل أداة استراتيجيّة للحفاظ على التوازن الاجتماعي والسيطرة على الاحتقان، إذ يُبقي الفئات الشعبية مشتتة، غير قادرة على التأثير الفعلي على السياسات الاقتصادية الكبرى، ويجعل أي احتجاج قابلا للاحتواء بسهولة.

من جهة أخرى، الفوارق المجالية تعكس تفاوتًا صارخًا بين المركز والهامش، فالمدن الكبرى والمناطق الساحلية تحظى بالاستثمارات وفرص العمل والخدمات العامة الأفضل، بينما تعاني الأقاليم الداخلية والريفية من بطالة مرتفعة وضعف الخدمات وهجرة الشباب نحو المدن الكبرى. هذه الفوارق ليست مجرد نتيجة للنمو الاقتصادي، بل انعكاسًا مباشرًا لسياسة مركزية في توزيع الموارد، تؤكد استمرار هيمنة المخزن على المجتمع وتزيد من شعور الفئات الشعبية بالتمييز وعدم المساواة.

الاحتقان الاجتماعي يظل حاضرًا، لكنه غالبًا يظهر في شكل احتجاجات قطاعية أو محلية، مثل إضرابات التعليم والصحة أو مطالب التوظيف والخدمات الأساسية في مناطق هامشية. هذه المطالب تظل مفككة ومجزأة، ما يجعل من السهل احتواؤها، بينما تبقى جذور التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية قائمة. الاستقرار الذي يعيشه المغرب ليس نتيجة اتفاق اجتماعي أو سياسات عادلة، بل قائم على إدارة الاحتقان وتحجيمه، مع توزيع محدود للدعم والخدمات بما يحافظ على هيمنة المخزن، دون أي إصلاح حقيقي يعيد توزيع السلطة والثروة.

في هذا السياق، يظهر التناقض البنيوي بوضوح: تراكم رأس المال في القمة مقابل هشاشة الفئات الشعبية، التركيز في المدن الكبرى مقابل الإهمال النسبي للأقاليم الداخلية، ومركزية القرار مقابل ضعف البدائل الشعبية. أي تحول حقيقي يتطلب قدرة الفئات الشعبية على تنظيم نفسها وربط مطالبها الاقتصادية والاجتماعية بأفق سياسي وطني شامل، بما يسمح لها بالتحرك كقوة فاعلة قادرة على مواجهة هذه التناقضات، لا الاكتفاء بالاعتماد على حلول جزئية أو إدارة الاحتقان من الأعلى.

المغرب اليوم يعيش مرحلة هشة، حيث الاستقرار قائم على تراكم القوة والثروة في القمة، بينما الأغلبية تواجه تحديات يومية مستمرة. ومع ذلك، تبقى الإمكانية متاحة لإعادة تشكيل هذا الواقع إذا تمكنت الطبقات الشعبية من التعبير عن مصالحها بشكل مستقل ومنظم، وربط مطالبها الاقتصادية والاجتماعية بأفق سياسي واضح، بما يجعل مطالبها جزءًا من برنامج تغيير شامل يوازن بين السلطة والثروة، ويعيد العدالة الاجتماعية إلى قلب السياسات.

حين تتوحش الإمبريالية تختطف وتغتال رؤساء الدول:

العدوان الأمريكي الإسرائيلي على إيران وخراب المنطقة

أبوعلي بلمزيان.

ليست الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران حدثا معزولا في سياق إقليمي مضطرب، بل هي حلقة جديدة في سلسلة متصلة من الحروب الإمبريالية التي تعيد إنتاج العنف ذاته بأدوات أكثر فتكا وبخطاب أكثر وقاحة. ما يجري ليس دفاعا عن "الأمن" كما تدعي واشنطن، ولا حماية لـ"الوجود" كما تروج تل أبيب، بل هو تعبير مكثف عن منطق الهيمنة الذي يحكم الرأسمالية المتوحشة في مرحلتها النيوليبرالية. إن التحالف العضوي بين الولايات المتحدة وإسرائيل لا يقوم فقط على المصالح العسكرية، بل على تصور استراتيجي يعتبر المنطقة مجالا حيويا لإعادة رسم الخرائط وضبط إيقاع الثروات والطاقة والممرات البحرية. وفي هذا السياق، تصبح إيران هدفا لإعادة التأديب، ليس دفاعا عن الديمقراطية المزعومة، بل لإخضاعها لمنظومة الهيمنة ذاتها، أو على الأقل تحجيم دورها بما لا يربك المعادلات الجيوسياسية التي ترعاها واشنطن.

إن الخطاب الإمبريالي الذي يشيطن إيران باعتبارها "مصدر الفوضى" يتجاهل عمدا تاريخ التدخلات الأمريكية في المنطقة، من الانقلابات المدعومة ضد الحكومات الوطنية، إلى الحروب المدمرة التي حصدت ملايين الأرواح. فكيف يمكن لقوة دعمت الاستبداد لعقود أن تدعي اليوم حرصها على حقوق الإنسان؟ وكيف لكيان قائم على الاستيطان والاحتلال والإبادة أن يتحدث عن "التهديد الوجودي" وهو يمارس القتل الممنهج ضد شعب أعزل؟ إن ما يجري هو قلب فج للحقائق، حيث يتم تصوير الضحية جلادا، ويُختزل الصراع في معادلة أمنية ضيقة، بينما الحقيقة أن المنطقة بأسرها تدفع ثمن سباق الهيمنة بين قوى إقليمية ودولية لا ترى في شعوبها سوى أوراق تفاوض.

من منظورنا، لا يمكن قراءة هذا العدوان إلا في إطار صراع طبقي عالمي، حيث تسعى الرأسمالية الاحتكارية إلى تجاوز أزماتها البنيوية عبر تصدير العنف إلى الخارج. فكلما تعمقت الأزمات الاقتصادية في المراكز الإمبريالية، كلما ارتفعت أصوات الطبول الحربية. إن صناعة السلاح، التي تشكل أحد أعمدة الاقتصاد الأمريكي، تحتاج إلى حروب دائمة لتصريف فائض الإنتاج، فيما تحتاج الحكومات المتورطة في أزمات داخلية إلى عدو خارجي لتوحيد الجبهة الداخلية وصرف الأنظار عن الفشل الاجتماعي. وهكذا تتحول إيران إلى شماعة تعلق عليها كل التوترات، بينما يتم تجاهل حقيقة أن عسكرة المنطقة هي نتاج مباشر للسياسات الأمريكية الإسرائيلية ذاتها.

إن أخطر ما في هذه الحرب ليس فقط حجم الدمار المحتمل، بل تداعياتها المتشعبة على مجمل الإقليم. فاستهداف إيران يعني بالضرورة إشعال جبهات متعددة، من الخليج إلى العراق ولبنان وسوريا. إن المنطقة، التي لم تتعاف بعد من آثار الحروب السابقة، تجد نفسها على حافة انفجار شامل قد يعيدها عقودا إلى الوراء. فالممرات البحرية مهددة، وأسواق الطاقة مرشحة لاضطرابات حادة، والاقتصادات الهشة ستنهار تحت وطأة ارتفاع الأسعار وانقطاع سلاسل الإمداد. أما الشعوب، فهي الخاسر الأكبر، تدفع ثمن صراعات لا ناقة لها فيها ولا جمل.

ولا يمكن تجاهل البعد الرمزي لهذا العدوان في سياق الصراع العربي الصهيوني. فإسرائيل، التي تواصل احتلال الأراضي الفلسطينية وتوسيع الاستيطان، تجد في استهداف إيران فرصة لإعادة إنتاج سردية "الخطر الخارجي" وتبييض سجلها الدموي. إن العدوان على إيران يمنحها فرصة للهروب إلى الأمام، وتصدير أزمتها الداخلية إلى الخارج، خصوصا في ظل الانقسامات السياسية العميقة داخل مجتمعها. وهنا يتجلى التواطؤ الأمريكي، حيث يتم توفير الغطاء السياسي والعسكري لكل مغامرة عسكرية، مهما كانت كلفتها على استقرار المنطقة.

لكن النقد الماركسي لا يبرئ النظام الإيراني من مسؤولياته الداخلية والخارجية. فالنظام القائم في طهران ليس نموذجا للتحرر الشعبي، بل هو بدوره نظام سلطوي يوظف الصراع الخارجي لتعزيز قبضته الداخلية. غير أن رفضنا للاستبداد لا يمكن أن يتحول إلى تبرير للعدوان الإمبريالي. فالمعركة ضد الاستبداد يجب أن تكون معركة الشعوب من الداخل، لا نتيجة قصف خارجي يفتح الباب أمام الفوضى والتفكيك. إن التجارب المريرة في المنطقة تؤكد أن التدخلات العسكرية لا تنتج ديمقراطية، بل خرابا ممنهجا وتمزيقا للنسيج الاجتماعي.

إن تداعيات هذه الحرب ستطال أيضا موازين القوى الإقليمية. فتعزيز الاصطفافات الطائفية والمذهبية سيعمق الانقسامات داخل المجتمعات، ويمنح القوى الرجعية فرصة جديدة للتمدد. كما أن سباق التسلح سيتسارع، ما يعني استنزافا إضافيا للموارد التي كان يفترض أن توجه للتنمية والتعليم والصحة. وهكذا تتحول المنطقة إلى سوق مفتوحة لشركات السلاح، بينما تتآكل مقومات العيش الكريم لشعوبها. إن الإمبريالية لا تكتفي بالهيمنة العسكرية، بل تعيد تشكيل الاقتصاد والسياسة بما يخدم مصالحها، حتى لو كان الثمن انهيار دول بأكملها.

في هذا السياق، يصبح واجب القوى التقدمية واليسارية واضحا: فضح الطبيعة الإمبريالية لهذا العدوان، ورفض الاصطفاف وراء أي من المعسكرين المتصارعين على حساب الشعوب. إن المعركة الحقيقية ليست بين دولة وأخرى، بل بين مشروع الهيمنة ومشروع التحرر. وبينما تسعى واشنطن وتل أبيب إلى فرض شرق أوسط جديد يخضع بالكامل لمنطق السوق والسلاح، يجب أن يرتفع صوت الشعوب دفاعا عن حقها في تقرير مصيرها بعيدا عن الإملاءات الخارجية.

إن التاريخ يعلمنا أن الحروب الإمبريالية، مهما بدت قوية في لحظتها، تحمل في طياتها بذور سقوطها. فالتناقضات التي تدفعها إلى العدوان هي ذاتها التي تقوض استقرارها الداخلي. غير أن هذا لا يعفي القوى الحية في المنطقة من مسؤوليتها في بناء جبهة شعبية واسعة مناهضة للحرب، قادرة على تحويل الغضب إلى فعل منظم. إن الصمت في مواجهة هذا التوحش ليس حيادا، بل تواطؤ غير مباشر مع آلة القتل.

إن العدوان الأمريكي الإسرائيلي على إيران ليس قدرا محتوما، بل نتيجة توازنات يمكن تغييرها بإرادة الشعوب. فكلما ارتفع صوت الرفض، وكلما تعزز الوعي بطبيعة الصراع، تقلصت قدرة الإمبريالية على فرض خياراتها بالقوة. إن المنطقة لا تحتاج إلى مزيد من القنابل، بل إلى مشروع تحرري ديمقراطي يضع الإنسان في قلب المعادلة، ويكسر الحلقة الجهنمية التي تربط بين الاستبداد الداخلي والهيمنة الخارجية. وبين همجية الحرب وأحلام التحرر، يبقى الرهان معقودا على وعي الشعوب وقدرتها على تحويل الألم إلى قوة مقاومة، تقف في وجه الإمبريالية والصهيونية وكل أشكال الاستغلال، دفاعا عن مستقبل لا تصنعه الطائرات الحربية، بل تصنعه الإرادة الشعبية المنظمة.

الحسيمة في 01 مارس 2026

النهج الديمقراطي
الملف
| العدد : 644
| من 5 الى 11 مارس 2026
annahjad@gmail.com

تناقضات القوى الامبريالية، وسبل استنهاض الطبقة العاملة ضد استغلال الرأسمالية العالمية

يتناول ملف العدد موضوع تناقضات الامبريالية الرأسمالية بين الثابت والظرفي في ضوء التطورات الراهنة، والسبب في اختيارنا لهذا الموضوع يأتي في السياق تطورات العلاقات بين الدول الرأسمالية الامبريالية بوصول اليميني المتطرف دونالد ترامب إلى البيت الأبيض في ولاية ثانية أطلق فيها شعاره المفضل « أمريكا أولا» وهو شعار ذو بعد يعكس تاريخية التناقضات بين البلدان الرأسمالية الكبرى والذي انطلق بداية مع فترة الرأسمالية المتوحشة في البلدان الأوربية خلال القرن التاسع بالصراع بين فرنسا وبريطانيا أولا، ثم توسعت واشتدت التناقضات بين القوى الصناعية الناشئة آوخر ق 19م ،خصوصا المانيا واليابان والقوى العظمى آنذاك بريطانيا وفرنسا حول البحار والأسواق والمواد الطاقية والمعدنية والمستعمرات، والذي خلق أزمات التنافس الامبريالي حيث توترت فيها العلاقات بين القوى الرأسمالية مثل أزمة حوض الكونغو وأزمتي المغرب والأزمات البلقانية ،وغيرها ، والتي آلت كما هو معروف تاريخيا إلى الحرب الرأسمالية الإمبريالية العالمية الأولى ،والتي قال عنها لينين أنها كانت صراعا لصالح الرأسماليين من خلال استغلال شعوب المستعمرات الأوروبية في أفريقيا وآسيا. وخلال ثلاثينيات القرن العشرين عادت التناقضات بين الدول الرأسمالية للاحتداد وتمظهرت في تقوية التيارات اليمينية المتطرفة في البلدان الأوربية وصعود ديكتاتوريات لحماية مصالح الرأسماليات المحلية، كما حدث في إيطاليا وألمانيا،ولقمع المد التصاعدي للحركات العمالية في هذه البلدان ، ودفعت الأزمة الرأسمالية إلى رفع شعارات قومية متطرفة تمظهرت اقتصاديا في إغلاق الحدود التجارية عن بعضها البعض وسياسيا في توسعات امبريالية جديدة، انتهت إلى حرب جديدة . ومنذ السبعينيات القرن الماضي تواترت التناقضات بأشكال متفاوتة دون أن تصل إلى مستوياتها السابقة مثل الخلاف حول غزو العراق بين فرنسا وألمانيا من جهة والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى . ومع صعود ترامب الممثل للاتجاه اليميني القومي المتطرف ظهرت التناقضات بين طرفي الأطلسي الرأسماليين الامبرياليين في قضايا متعددة اقتصادية وسياسية ، مما يطرح التساؤل حول حدودها ومستوياتها وما الثابت والمتغير فيها ومدى ما تتيحه للطبقة العاملة عالميا للاستنهاض ضد الراسمالية . وذلك ما حاولت مقالات هذا الملف طرح تصورات للإجابة عنه وفق ما تتيحه التطورات المعاينة في شأن هذه التناقضات لحد الآن .

الأسس النظرية لتناقضات الرأسمالية الامبريالية من منظور الماركسية اللينينية

محمد شويا

مدخل نظري:

قانون التناقضات هو المرتكز الأساسي للمادية الجدلية matérialisme dialectique في الماركسية اللينينية وهو شرط وجود كل الظواهر في إطار وحدة التضاد une unité des contraires en lutte constante.. التناقض الداخلي هو محرك التاريخ والتطور والتغيير وينطوي التناقض على تناقض أساسي محدد لصيرورة التطور وتناقضات ثانوية أخرى.. ولقانون التناقض مجموعة من الخصائص المحددة لطبيعته:

+الشمولية والخصوصية: التناقض يوجد في جميع صيرورات التطور لكن عند التحليل الملموس للتناقض نستطيع تحديد خصوصياته؛

+ الوحدة والتضاد: المتناقضات موحدة وهذا سر وجودها لكن في صراع دائم من أجل التقدم الوحدة نسبية لكن الصراع مطلق؛

+ التناقض الأساسي: في كل صيرورة معقدة ومركبة هناك تناقض مهيمن يلعب الدور الأساسي والحاسم في الصراع وفي التطور..

+الطابع الأساسي l'Aspect Principal: أي الطابع المهيمن الرئيسي والحاسم في تطور الظواهر على باقي العناصر.

+حل التناقضات: في الماركسية الصراع يؤدي إلى التطور والتقدم في التاريخ أو التحول في طبيعة الظواهر التاريخية أو الطبيعية.. في نظر لينين «التحليل الملموس للتناقض هو الجوهر الحي للماركسية»

الفلسفة الماركسية وهي فلسفة الطبقة العاملة تأسست انطلاقا من نقد علاقات الإنتاج الرأسمالية المبنية على الاستغلال الرأسمالي للطبقة العاملة وسرقة فائض القيمة من منتجيها وتحقيق التراكم الرأسمالي من مجهودهم.. مصادر الفلسفة الماركسية الأولى بدأت بنقد الفلسفة الألمانية خصوصا الجدل وفلسفة الحق والتاريخ عند فريدريك هيجل Friedrich Hegel وقبله فزياء وفلسفة كانط Emmanuel Kant ثم الاشتراكية الفرنسية الطوباوية Utopique الأقرب إلى الدين عند سان سيمون وفوريي وروبير اون ... ثم الاقتصاد السياسي الانجليزي سواء المدرسة الكلاسيكية عند دافيد ريكاردو وآدام سميث وغيره أو Néo-classique مع كينزي أواخر القرن 19 ...

في تحليل تناقضات الرأسمالية كرس كارل ماركس 1818-1883 ورفيقه فردريك انجلز 1820-1895 لاحقاً نظرته لتناقضات الرأسمالية خلال مرحلتين تأسيسيتين لعلاقات الإنتاج الرأسمالية:

أ-مرحلة التراكم البدائي للرأسمال l'accumulation primitive du capital:

أي مرحلة تفكك نمط الإنتاج الفيودالي mode de production féodal وانبثاق النظام الرأسمالي على أنقاضه في أوربا الغربية خصوصا انجلترا وفرنسا وإن كان قد بدأ في شكله الميركانتيلي بإيطاليا واسبانيا ...

ب-مرحلة الرأسمال الصناعي: اعتبر كارل ماركس مرحلة التراكم البدائي الرأسمال هي عصر ما قبل تاريخ الثورة الصناعية الأولى عصر البخار (تحول جوهري في الطاقة) التي شهدتها في البداية انجلترا وفرنسا ثم تعممت على أوربا الغربية وأمريكا واليابان خلال القرن 19.. مع الثورة الصناعية توضحت وترسخت علاقات الإنتاج الرأسمالية وأصبح المجتمع الأوربي الحديث مجتمعا طبقيا يتكون من الطبقة البورجوازية الصناعية صاحبة المال والأعمال ثم تشكلت الطبقة العمالية صاحبة قوة العمل والطبقة الوسطى المكونة من المتعلمين والمثقفين ورجال الدين والمهندسين والتقنيين والموظفين، وانتقل الصراع الطبقي من الصراع بين النبلاء والبورجوازية إلى الصراع بين البورجوازية والبروليتاريا..

أما تحليل تناقضات الرأسمالية الإمبريالية خلال الثورة الصناعية الثانية أو الثورة التكنلوجية في ألمانيا 1870-1914 والولايات المتحدة الأمريكية واليابان فيعود للماركسيين عموما والماركسيين اللينينيين المنظمين في الأممية الثانية 1889-1915 وهم تيارات عرفت نقاشا فكريا حادا حول علاقات الإنتاج الرأسمالي والبديل الاشتراكي هناك تصور كارل كاوتسكي Karl Kautsky وكان سائدا في الأممية والحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني، تصور كاوتسكي ينبني على أن سقوط الرأسمالية حتمي عبر تناقضاتها الداخلية، لكن برنامج الكاوتسكية كان غير واضح من جهة يتبنى برنامج حد أدنى بمطالب إصلاحية وبرنامج اقصى وهو البديل الاشتراكي وحسب لينين الذي انتقد كاوتسكي بشدة « الإصلاحية ضرورية عندما تحقق مطالب آنية للعمال لكنها إذا طالت تسقط في الانتهازية « وهذا ما حصل للكاوتسكية التي انخرطت في الحرب ضد توجه الأممية 2 l'internationale.. ثم هناك التحريفية وقادها ادوارد برنشتاين Eduard Bernstein الذي قال بأن الرأسمالية تتكيف مع الظروف ولا تسقط عكس توقعات كارل ماركس وركز برنشتاين وتياره على العمل البرلماني والنقابي لتحقيق الإصلاحات وبذلك انخرطت في النزعة القومية مع البورجوازية وأيدت الحرب ..وهناك الخط الثوري بقيادة لينين وروزا لوكسمبورغ ورفيقها ليبنخت Lénine et Rosa Luxemburg دعا الخط الثوري إلى الإطاحة بالاستغلال الرأسمالي عن طريق الثورة البروليتارية ووقوف الأممية الثانية ضد الحرب ... هذا الاستقطاب الداخلي الحاد انتهى بفشل الأممية الثانية 1915...

2- تناقضات الرأسمالية الإمبريالية من منظور التحليل المادي التاريخي:

أ-سياقات تشكل نمط الإنتاج الرأسمالي وتطور تناقضاته وأزماته:

بين القرن 16م ومنتصف القرن 20م عرف نمط الإنتاج الرأسمالي من منظور التحليل المادي التاريخي ثلاثة تحولات بنيوية عميقة ومعقدة ومركبة وهي :

*مرحلة الرأسمالية الميركانتيلية **mercantilisme** (الرأسمال التجاري) بين القرنين 16-18م ، خلال هذه المرحلة بدأ تفكك النظام الفيودالي وانبثاق أولى علاقات الإنتاج الرأسمالية حيث انتعشت المدن الأوربية وتوسعت خارج أسوارها نظرا لاستتباب الأمن وقد لعبت البورجوازية (ساكن الحي bourg أي البورجوازي le bourgeoi الطبقة البورجوازية la bourgeoisie)، توسع التجارة بالمدن الأوربية كان على حساب البادية وطبقة الإقطاع وهنا تشكلت بدايات علاقات الإنتاج الرأسمالية حيث تزايد عدد سكان المدن بسبب هجرة الأقنان وتوسعت شبكة المواصلات والموانئ والأسواق، وللزيادة في الإنتاج بدأت البورجوازية في السيطرة على قوى الإنتاج (الحرفيين والأقنان الفارين من الإقطاع) وأيضا السيطرة على أدوات الإنتاج، وهكذا تم فصل الحرفيين والأقنان لأول مرة عن وسائل الإنتاج وأنشئت المانيفاكتورات (المعامل اليدوية)؛ إذن بدأت خلال المرحلة الميركانتلية تتوضح علاقات الإنتاج الرأسمالية البدائية خصوصا بعد توسع الأسواق فتشكلت المجالات الوطنية واللاوطنية (الاستعمار)مع نجاح حركة الاستكشافات الجغرافية الكبرى وهي مجالات حيوية وضرورية لنمو الرسمال الوطني والذي أصبح يطمح لبناء الدولة الوطنية أو القومية الموحدة وحسم السلطة عليها .. ومع تقدم الرأسمال المركانتيلي احتدمت التناقضات الطبقية بين الاقطاع والبورجوازية ثم بين الدول وهو النزوع القومي للرأسمال التجاري حول الأرض والبحار (حرب المائة عام بين فرنسا وبريطانيا وكانتا من أولى القوى العظمى الناشئة آنذاك ثم بين فرنسا ومدن ايطاليا ثم فرنسا وبروسيا واسبانيا) ..

* مرحلة الرأسمالية الصناعية (الثورة الصناعية الأولى 1769-1870م): من منظور الاقتصاد السياسي الماركسي لم تكن الثورة الصناعية الأولى ثمرة التقدم العلمي والتقني فقط بل بالخصوص نتيجة تطور تناقضات علاقات الانتاج الرأسمالية البدائية بين العمال اليدويين الذين جردوا من أدوات إنتاجهم والبورجوازية التي ترغب في توسيع أرباحها والرفع من التراكم الرأسمالي. الانتقال إلى عصر الطاقة البخارية باختراع الآلة البخارية 1769 بإنجلترا مهد الثورة الصناعية كان الهدف منه تفقير العمال بسلب سلطتهم على قوة عملهم وتسليعها لمزيد من الاستغلال المكثف والرفع من مستوى فائض القيمة... طغيان وتوسع علاقات الإنتاج الرأسمالية وتغلغلها سيفكك الورشات المنزلية ويحرر قوة العمل النسائية التي ستنضاف مع الأطفال إلى سوق العمل هذا ما سيؤجج الصراع الطبقي بين البورجوازية والبروليتاريا مما نتج عنه بروز الفكر الاجتماعي والاشتراكي البدائي (الاشتراكية الطوباوية في القرن 18) ثم الحركة الشارتية والنقابية بإنجلترا، كما نهجت البورجوازيات القومية سياسة الحمائية (رفع الرسوم الجمركية على الواردات في تناقض مع أدبيات الاقتصاد السياسي البورجوازي حول المنافسة والسوق الحرة..)

* *مرحلة الرأسمال المالي:

هذه المرحلة التي يسميها لينين بالإمبريالية التي تزامنت من الثورة الصناعية الثانية 1870م في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا في عهد بيسمارك .. الثورة الصناعية الثانية عمقت التناقضات الطبقية داخل الدول الرأسمالية انتفاضات العمال بأوروبا 1848 وصدور البيان الشيوعي وتأسيس الأممية الاولى 1867م وكمونة باريس وأيضا التناقضات بين القوى الصناعية الناشئة خصوصا المانيا واليابان والقوى العظمى آنذاك بريطانيا وفرنسا حول البحار والأسواق والمواد الطاقية والمعدنية والمستعمرات.

ب-منظور الماركسيين اللينينيين لتناقضات الرأسمالية الإمبريالية:

نظر الماركسيون والماركسيون اللينينيون لتناقضات الرأسمالية ثم الرأسمالية الإمبريالية من زاوية التطور التاريخي لقوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج الرأسمالية حسب تمرحلاتها انطلاقا من نقد الاقتصاد السياسي البورجوازي الممثل برواد المدرسة الكلاسيكية منهم ادم سميث **1723-1790** في كتابه ثروة الأمم الذي يدعو فيه إلى مبدأ «اليد الخفية» والحرية الاقتصادية وتقسيم العمل ثم دافيد ريكاردو **1772-1823** وهو من طور نظرية القيمة والتوزيع و»الميزة النسبية» ثم دافيد هيوم **1711-1776**طور أفكارا حول التجارة الدولية والنقود كما اعتمد نقد المدرسة الطبيعية خصوصا كيزناي**1694-1774** الذي اعتبر الأرض مصدر الثروة ووضع أول مبيان للدورة الاقتصادية .. بالإضافة إلى نقد الفكر الاجتماعي الفرنسي خصوصا الاشتراكية

تابع 8

الطوباوية وفلسفة الحق والتاريخ في الفلسفة الألمانية..

في كتابه الرأسمال le Capital يرى كارل ماركس الأسس النظرية لتناقضات الرأسمالية كما يلي:

+ في مرحلة التراكم البدائي للرأسمال:

* ميكانزمات تجريد المنتجين فلاحين وصناع حرفيين من أدوات الإنتاج: يعني فصل قوى الإنتاج عن وسائل الإنتاج، فبعد أن سيطر البورجوازي الميركانتيلي على التجارة والأسواق اتجه إلى السيطرة على قوى ووسائل الإنتاج وتجلى ذلك في مصادرة ممتلكات الكنيسة واستلاب أراضي الدولة وسرقة الأراضي الجماعية ووضع اليد على محلات الحرفيين وتحويلهم مع الآقنان الذين فقدوا أراضيهم إلى المانفاكتورات (المعامل اليدوية)

*دور الدولة: استعمل البورجوازي الدور القمعي المؤسساتي والسياسي والقانوني لتحقيق التراكم البدائي..

*عوامل تسريع التراكم: منها الاستعمار وسرقة أموال الدولة وتجارة العبيد traite négrière ثم القروض من الدولة..

*فضح مزاعم المدرسة الكلاسيكية حول التوفير الفضيل الوارد في كتاب ثروة الأمم ماركس قال التراكم حصل «عن طريق عصر الدم والطين من أجساد المعدمين»

مسلسل التراكم البدائي سمح بتركيز كتلة مهمة من رؤوس الاموال وتوفير يد عاملة متاحة ورخيصة..

+تناقضات الرأسمال الصناعي (الثورة الصناعية الأولى):

بالنسبة لكارل ماركس الثورة الصناعية هي الانتقال من العمل الحرفي إلى الصناعات الكبرى التي تعتمد الرأسمال الصناعي والتقدم التقني في القرن 18، الانتقال إلى الطاقة البخارية 1769 بإنجلترا وتطور وسائل المواصلات السفن البخارية 1810 ثم القطار البخاري 1830 ...أما بخصوص البروليتاريا فقد أصبحت تابعة للآلة وتخضع للاستغلال المكثف للرفع من فائض القيمة والتراكم لصالح الباطرونا .

وفيما يلي أهم مرتكزات التحليل الماركسي لتناقضات الرأسمالية الصناعية:

*الآلة تعوض العامل: الثورة لا تتمثل فقط في عصر البخار لكن في تعويض العمال بالآلات لمضاعفة الاستغلال والإنتاجية * استلابات العمال Aliénation du prolétariat يعني فقدان العمال سلطتهم على قوة عملهم ..

*الاستغلال المكثف: اعتماد الآلة ليس لتخفيف وتحسين ظروف العمل بل لاستخلاص حد أقصى من فائض القيمة بطول ساعات العمل وتكثيف الاستغلال؛

*تشكيل البروليتاريا: مسلسل الإنتاج الصناعي سيؤدي إلى تكوين بروليتاريا صناعية قوية لكن مفصولة عن وسائل الإنتاج؛

*تناقضات علاقات الإنتاج: تطور قوى الإنتاج سيؤدي إلى تطور الصراع ضد علاقات الإنتاج الرأسمالية المفروضة مما سيفجر ثورات اجتماعية قوية خلال القرن 19 هددت وجود الرأسمال الصناعي.

+تحليل لينين لمرحلة الرأسمال المالي أو الامبريالية « كتابه الامبريالية اقصى مراحل الرأسمالية 1916 » :

الماركسيون اللينينيون والشيوعيون لم يكونوا ينظرون الى الإمبريالية على أنها تطورات سياسية في العلاقات الدولية تميزت بالتنافس الاستعماري والسياسة الحمائية الحروب بين البورجوازيات القومية، بل لينين سيعتبر أن الإمبريالية هي مرحلة تاريخية مهمة من تطور الرأسمالية تميزت بالأزمات الحادة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عكست احتدام الصراع الطبقي على المستوى الداخلي منها كمونة باريس 1871 ثم الحرب بين ألمانيا فرنسا حول الحدود 1870 ...

ووقد عرف لينين بالإمبريالية على أنها أقصى مرحلة من تطور الرأسمالية وفيما يلي أهم خصائص الامبريالية التي حددها لينين في تحليله لتناقضات الرأسمالية الإمبريالية:

*الرأسمال الاحتكاري: عرفت الرأسمالية في النصف الثاني من القرن 19م عمليات متزايدة للتركيز الرأسمالي وهو اندماج أو ابتلاع الشركات الكبرى للشركات الصغرى والمتوسطة سواء على المستوى الأفقي: اتخاذ الشركات ذات الإنتاج المتشابه أو العمودي أي السيطرة على كل مراحل الإنتاج (التروست والكارتيل) التي تسيطر على الاقتصاد العالمي ضد حرية المنافسة وهي من مبادئ الاقتصاد الرأسمالي في أدبيات المدرسة الكلاسيكية..

*الرأسمال المالي: وتعني اندماج الرأسمال الصناعي بالرأسمال البنكي مما أدى إلى تقوية الأوليغارشيا المالية العالمية التي سيطرت على الاقتصاد العالمي..

* تصدير فائض رؤوس الأموال: إلى جانب تصدير البضائع المصنعة أو نصف المصنعة بدأ تصدير فائض رؤوس الأموال نحو المناطق الآمنة ونحو المستعمرات والجنات الضريبية والأموال القذرة..

* *اقتسام الأسواق العالمية: تكونت تحالفات مالية احتكارية عالمية من الشركات القابضة التي تتحكم في جميع القطاعات الاقتصادية الفلاحة والصناعة والتجارة والنقل والمواصلات والخدمات..

* * النزاعات حول المجالات الترابية الوطنية واللاوطنية: تصاعد النزاعات حول اقتسام مناطق النفوذ في أوربا والعالم حول المستعمرات لإنهاء استئثار القوى العظمى آنذاك: فرنسا وبريطانيا بالمستعمرات والأسواق والمواد الأولية مستفيدة من الثورة الصناعية الأولى في مواجهة قوى رأسمالية صاعدة خلال المنتصف الثاني للقرن 19 خصوصا ألمانيا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية التي عرفت الثورة الصناعية الثانية، مما أدى إلى اندلاع الحرب 1970 بين فرنسا وألمانيا ...

* شهدت مرحلة الامبريالية أزمات حادة في أوربا والعالم سواء على مستوى احتدام الصراع الطبقي وتنامي الحركة الشيوعية العالمية، الحركة النقابية والعمالية والحركات النسائية..

* كانت قراءة لينين لمرحلة الامبريالية دقيقة مبكرا عندما شرع في التنظير ووضع الخطط للثورة البروليتارية حيث انضم للأممية الثانية 1889 ووضع مشروع برنامج للثورة في كتاب «ما العمل»، وفتح النقاش النظري والبرامجي داخل الأممية حول الحرب التي بدأت تلوح في الأفق وحول الحركة الشيوعية والاشتراكية في أوربا ومهامها.. لينين خلال فترة وجيزة استطاع تأهيل الثورة البروليتارية نظريا وممارسيا في روسيا أوربا بخلاف توجهات الاشتراكيين الديمقراطيين الروس والألمان والفرنسيين الذين ظلوا أقرب إلى الإصلاحية، بل انحازوا إلى البورجوازيات الوطنية بتأييد والدخول في الحرب الأولى التي اعتبرها لينين فرصة لإشعال الثورة والإطاحة بالرأسمالية في روسيا.. لينين هو من كشف اتفاقية سايس بيكو رومانو السرية 1916 التي استهدفت تقسيم المنطقة العربية والمغاربية بين القوى الاستعمارية وزرع المشروع الصهيوني بفلسطين كما تم تقطيع منطقة البلقان وتصفية كل تركة الرجل المريض أي الإمبراطورية العثمانية.. لينين لمواجهة المد الامبريالي وفتح أفق الثورة الأممية أعاد صياغة الشعار الشيوعي الذي جاء في البيان الشيوعي 1848»يا عمال العالم اتحدوا» واستبدله بشعار « يا عمال العالم وشعوبه اتحدوا « 1916 مطلب الثورة البلشفية «حق الشعوب في تقرير مصيرها « قبل وروده في الميثاق الأممي.

تجليات التناقضات الرأسمالية الامبريالية في ضوء الاستراتيجية الأمريكية الجديدة «للأمن القومي» وسياسات ترامب

كريم لحسن

إن مسار النظام الرأسمالي هو مسار أزمات بحكم طبيعة الدورة الرأسمالية التي تعيد إنتاج أزمتها بنيويا نتيجة السيرورة الرأسمالية القائمة على التراكم والاحتكار والتوسع، وهذه العملية لا يمكنها أن تستمر بشكل طبيعي، بل تتعرض لاختناق وانكماش مردودية الرأسمال بشقه الصناعي والمالي، وتصطدم بحواجز تعرقل دورته الطبيعية مما يدفعه إلى التوسع والتمدد بالقوة لإزالة هذه الحواجز، لأن الرأسمال مرتبط بالقوة التي ينتجها والتي تحميه، لأن طبيعته في جوهرها قائمة على العنف بحكم جوهر الرأسمال طبقي ومتمركز في طبقة محدودة وضيقة تمارس عنفا طبقيا على باقي الطبقات الأخرى المجردة منه، والعلاقة التي تحكم الرأسمال أيضا في بنيته ونمطه الإنتاجي يقوم على أسس الهيمنة والمنافسة على الأسواق والمواد الأولية والطاقة، مما يحتم عليه الدخول في صراعات بين القوى الرأسمالية الأخرى التي تزاحمه على الأسواق، وهذه العلاقات تكشف التناقضات الرأسمالية الحاصلة بين القوى الرأسمالية والتي كلما اشتد اختناقها تلجأ إلى العنف والاستغلال الطبقي ضمن علاقات الإنتاج من جهة، ومن جانب آخر تسعى إلى ابتلاع الأنماط الاقتصادية المزاحمة لها وتتجلى عن هذا التناقض أولوية المصالح القومية، وينتهي باستعمال القوة التي تحميه وينتج عن الصراع الحروب الاقتصادية والعسكرية كحل للأزمة والخروج منها.

إن ما تعيشه الرأسمالية اليوم هو أزمة اختناق وانكماش الرأسمال المالي بفعل الأزمة التي دخلت فيها الرأسمالية الغربية ومركزها الأمريكي مما جعلها تترنح من وجع الأزمة الخانقة بفعل التضخم العالمي والذي يهددها بسقوطها من على عرش النظام الدولي الحالي والذي تشكل منذ القرن الماضي في إطار تحالف وتكتل رأسمالي لمواجهة النظام الاشتراكي الذي بنته الثورة الاشتراكية في روسيا عقب التناقض الرأسمالي المفعم بالأزمات الاقتصادية خلال الحرب العالمية الأولى، واستمر الصراع بين القوى الرأسمالية ذاتها في ظل أكبر أزمة اقتصادية عالمية عصفت بالنظام الرأسمالي، وانتهى بحرب عالمية ثانية زجت بالنظام الاشتراكي الدخول إلى هذا الصراع والحرب، انتهى بتسويات سياسية واقتصادية وعسكرية هي التي شكلت نظاما دوليا قائما على القطبية المتعددة، ونتجت عنها قوتان اقتصاديتان بنظامين متنافرتين(الاتحاد السوفياتي والرأسمالية الغربية أوربا وأمريكا) حيث قادت الرأسمالية الأمريكية الكتلة الرأسمالية الغربية، وأعادت تشكيلها في صيغة الاتحاد الأوروبي مع بنية عسكرية -ذرعه الذي يحميه من مواجهة التمدد الشيوعي ومن وصول أحزاب البروليتاريا إلى السلطة والثورات الاشتراكية فيما بقي من دول أوربا آنذاك ، حيث تكرس نظام دولي بقطبية متعددة بين القوتين العظمتين (روسيا والولايات المتحدة الامريكية). واستمر هذا التوازن في النظام الدولي إلى أن اختفى عن المشهد السياسي عقب انهيار الاتحاد السوفياتي وسقطت معه مجموعته الأوربية وتغير النظام الدولي، نظام القطبية الأحادية واستفادت من هذا السقوط الرأسمالية الأوربية مع أمريكا حيث توسع النظام الرأسمالي في الفراغ الذي أحدثه هذا السقوط. وتم فرض و تشكيل نظام دولي جديد بقيادة أمريكا التي هيمنت على الاقتصاد العالمي وفرضت نظاما دوليا جديدا قائما على أحادية قطبية استفردت بزعامتها أمريكا كقوة اقتصادية وعسكرية خلف استراتيجية تفكيك القوى الاقتصادية الدخيلة كيوغسلافيا التي كانت تشكل قوة عسكرية تتوفر على بنية صناعية واقتصادية متطورة، وإدماجها في التكتل الذي شكلته ورعته أمريكا لمواجهة الاتحاد السوفياتي باعتباره نظاما بديلا عن النظام الرأسمالي ولمحاصرة أحزاب الطبقة العاملة والأحزاب الشيوعية ومنعها من الوصول إلى السلطة، خوفا من تمدد النظام الشيوعي من جديد، ثم اجتاحت منطقة الشرق الاوسط واستعمرت العراق (حرب الخليج).

إن هذا الواقع الجديد دفع بأمريكا إلى الهيمنة والسيطرة على مصادر الطاقة والأسواق، وانتهى هذا الوضع بإعادة تشكيل نظام دولي جديد متمثلا في العولمة أو أمركة العالم في سياق النيوليبرالية التي فرضتها القوة الأمريكية كبرنامج شامل تخضع له كل دول العالم على قاعدة كل من ليس معنا فهو ضدنا. ففي ظل هذا الوضع الذي انتفى فيه نظام التعددية القطبية، صعدت قوى اقتصادية جديدة :روسيا والصين ودول أخرى في أمريكا اللاتينية وافريقيا وآسيا (الهند والنمور الآسيوية وجنوب افريقيا والبرازيل...تبحث لنفسها عن موطأ قدم في النادي الرأسمالي الجديد وفي السوق العالمية على أساس قاعدة التنافس الحربين الدول، إلا أن منطق اشتغال الرأسمال لا يخضع للنظم التي تنظم قواعد حركته ولا يقبل بالتعددية التي تحد من هيمنته وسيطرته في ظل النيوليبرالية كعقيدة اقتصادية لا تسمح بالتنافس الحر فيما بينها، ولا تقبل بكل ما يمكن أن يعرقل مسار الرأسمال التوسعي وتهدد آليات هيمنته التي منحته القوة (الدولار المعولم) الذي فرضته أمريكا كعملة واحدة على النظام الدولي وهيمنته على الآليات التي تمكنه من السيطرة غير المباشرة على النظام الدولي متمثلا في البنك العالمي وصندوق النقد الدولي.

إن المرحلة التوسعية التي عرفها النظام الرأسمالي بقيادة أمريكا بدخول أسواق جديدة في المنظومة الرأسمالية (دول أوربا الشرقية...) سرع بتباينات وتناقضات بين القوى الرأسمالية ذاتها، حيث تجلت التناقضات والصراعات داخل المنظومة الرأسمالية، وتتجلى في تناقضات المصالح بين القوى الرأسمالية الامبريالية التي تسعى الى تكريس نظام الأحادية القطبية وبين القوى الرأسمالية التي تأبى الانصهار في النظام الحالي.

ويمثل هذا إحدى تجليات التناقضات الرأسمالية الامبريالية التي تسعى إلى تأبيد الهيمنة الأمريكية في إطار نظام القطبية الأحادية بقيادة أمريكا التي ترفض أي شكل جديد يكسر هذه القطبية من جانب الرأسمالية الصاعدة(الجديدة) التي خرجت من النظام الاشتراكي: الصين وروسيا ودول أخرى كرأسماليات مزاحمة على هذا المستوى تبحث عن الاسواق بفعل التراكم الكبير الإنتاجي والنقلة النوعية التي حققتها في الاقتصاد الحر، مما يهدد أسس القوة التي تمنح الرأسمالية الامبريالية السيطرة على الأسواق العالمية باعتماد الدولار الأمريكي عملة عالمية مفروضة في نظام التبادل الاقتصادي .

إن ما يحدث الآن من حروب مستمرة (أوكرانيا والشرق الأوسط إيران وأمريكا والكيان الصهيوني يدخل في الاستراتيجية الرأسمالية الغربية التي تشعر بحدة ومدى الأزمة التي تعيشها والتي تهدد صنيعتها(اسرائيل) بالتلاشي وتهدد رمزية أمريكا كامبراطورية الرأسمال الكوني بالانهيار (الرأسمالية تحفر قبرها) حيث يدفعها إلى تبني استراتيجية الحروب افتعال الحروب والنزاعات والدخول في حروب مباشرة مثل ما يحدث الان في الشرق الأوسط مع إيران لأن النزعة العدوانية والبربرية متأصلة في النظام الرأسمالي .إن ما يتجسد في المرحلة الراهنة وما يتجلى بوضوح من تناقضات تدفع هذه القوى إلى السير بالعالم إلى الهاوية بدافع تبني استراتيجية حماية الأمن القومي بنقل آثار الأزمة خارج محيط الرأسمال، لأن الامبريالية أنتجت من القوة الحربية التي توصلها إلى أي مكان (سوق) ومصادر الطاقة والمواد الثمينة .

إن الاستراتيجية الأمريكية دافعها الأزمة المركبة التي تنخرها وتهددها، كيف لا وهي من كانت سببا فيما عاشه العالم من بؤس وكوارث وبربرية نتيجة توابع الأزمة التي تفجرت فيها أزمة 1929. إن ما تقوم به الامبريالية الأمريكية حاليا من تدابير عدوانية من حواجز جمركية على الإنتاج الرأسمالي وعقوبات اقتصادية على الدول والشركات وتجميد الأصول يدخل أيضا ضمن استراتيجية الحروب الاقتصادية، تتوخى منه إعادة تمركز الإنتاج والاحتكار للتنفيس عن وضعها المتأزم.

إن ما تقوم به من عربدة وتدخلات وتحالفات هشة مع مناطق وأسواق يدخل في إطار سباق السيطرة وتحفيظ مناطق بعينيها لصالحها، وهو تصرف لا يرتبط بضوابط ونظم النظام الدولي وهذا أحد أكبر المؤشرات التي تبين التناقضات الطاحنة بين الرأسماليات الذي يجر العالم إلى الانفجار العظيم الذي يعيده إلى العدم.

أوضاع الطبقة العاملة عالميا وسبل استنهاضها في ظل تصاعد النضال ضد هيمنة القطب الواحد

عبد الله الحريف

1.تشخيص أوضاع الطبقة العاملة في العالم:

رغم الاختلافات من بلد لآخر، هناك سمات مشتركة بين أوضاع الطبقة العاملة في العالم نتيجة هيمنة الرأسمالية وهجومها عليها، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. وبتركيز شديد، يمكن تكثيف أهم هذه السمات في:

تراجع القدرة الشرائية للأجور بسبب التضخم والاحتكار؛

الهشاشة والتشتت وعدم استقرار العمل: العمل المؤقت أو القصير الأمد أو لإنجاز مهمة أو مشروع محدد... وتراجع العمل بالعقدة اللامحدودة الأجل والعمل عن بعد، خاصة في دول المحيط الرأسمالي؛

ضعف أو غياب الحماية الاجتماعية في دول المحيط الرأسمالي وتراجعها التدريجي في دول المركز الرأسمالي؛

تكثيف الاستغلال الذي يؤدي إلى أمراض نفسية،

تراجع نسبة الانخراط النقابي وسن قوانين تراجعية على المكتسبات العمالية، خاصة بالنسبة للإضراب وممارسة العمل النقابي بشكل عام...

تزايد البطالة وسط الطبقة العاملة بسبب الأتمتة والربتتة والذكاء الاصطناعي.

لكن في المقابل، تتوسع صفوف الطبقة العاملة بشكل متسارع بسبب اكتساح الرأسمالية لجل مناطق العالم ولجل الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية (التعليم والصحة وتجارة التقسيط وعدد من المهن الحرة وأنشطة الترفيه والرياضة والتغذية...) وأنشطة المقاولة من الداخل لفائدة الشركات المتعددة الاستيطان في المناطق الصناعية (أساسا الصناعات التي تستعمل اليد العاملة بوفرة) والخدماتية (مراكز التواصل والمحاسبة وغيرها) وتحويل أغلب العاملين فيها إلى عمال وعاملات. إنها أيضا طبقة عاملة، في غالبيتها، متعلمة ومؤنثة وتستعمل وسائط التواصل الاجتماعي. ويمكن القول أن الطبقة العاملة أصبحت تمثل عالميا نسبة مهمة من السكان النشطين وتتركز الطبقة العاملة الصناعية والمنجمية في دول المحيط الرأسمالي وفي الصين وروسيا، في حين تتواجد الطبقة العاملة الخدماتية بقوة في دول المركز الرأسمالي ولا زال الفلاحون يشكلون نسبة مهمة من السكان النشطين في دول المحيط وفي الصين، في حين أصبحت نسبتهم في السكان النشطين ضعيفة في دول المركز الرأسمالي.

وتخوض الطبقة العاملة نضالات متعددة ومتنوعة وطويلة النفس في الغالب بواسطة النقابات (مثلا الإضراب في موقع العمل أو في القطاع أو الإضراب العام الوطني وحملات التضامن، وطنيا وعالميا مع المضربين...) وتبتدع أساليب وأشكال جديدة من النضال تستفيد من وسائط التواصل الاجتماعي لإنشاء مجموعات عمالية تتوزع على المستوى الوطني، بل حتى الدولي وتنظم إضرابات وحملات دعائية مساندة لها وتوفر التضامن لها وتربط التحالفات مع الحركات الاجتماعية البيئية والنسائية وغيرهما. كما تراعي طبيعة العمل غير المستقر من خلال القيام بنضالات مرنة تستهدف الحلقات الحرجة في مسلسل الإنتاج (مثلا الموانئ والنقل والتخزين فيما يخص سلاسل التوريد).

من أجل استنهاض الطبقة العاملة:

إن استنهاض الطبقة العاملة عالميا يتطلب، من الناحية الاستراتيجية، بناء أحزابها المستقلة عن البرجوازية والمسلحة بالماركسية-اللينينية، كمنهج للتحليل وكنظرية في التغيير الثوري وكمشروع مجتمعي بديل، وضع ماركس وانجلز حجرها الأساس وأغناها لينين بشكل جوهري وعلى المستويات الفكرية والسياسية والتنظيمية والمنفتحة على اسهامات قادة ماركسيين، خاصة ماو تسي تونغ وروزا لوكسمبورغ وغرامشي، وغيرهم من المفكرين والقادة الشيوعيين الذين قدموا إضافات أغنت الماركسية. هذه النظرية التي تغتني من دروس الممارسة النضالية للطبقة العاملة والشعوب وبالاستفادة من التقدم العلمي ومن دروس تجارب البناء الاشتراكي. ويتطلب أيضا توحيد تصوراتها للتناقضات وترتيبها، عالميا، ولأدوات نضال الطبقة العاملة ولطبيعة المرحلة الحالية (مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية في دول المحيط ومرحلة الثورة الاشتراكية في دول المركز) والتحالفات الضرورية، وبلورة برنامج المهام التكتيكية والاستراتيجية وبلورة أساليب وأشكال النضال الجديدة.

إن بناء الأحزاب المستقلة للطبقة العاملة يتطلب العمل المثابر من أجل انصهار الطلائع العمالية بالمناضلين/ات الماركسيين/ات-اللينينيين/ات في معمعان الصراع الطبقي.

التناقضات الرأسمالية الامبريالية:

إن التناقض الأساسي، على المستوى العالمي، هو التناقض بين البرجوازية المالكة لوسائل الإنتاج والطبقة العاملة التي تبيع لها قوة عملها. إن هذا التناقض سيستمر طيلة الفترة التي تفصل بين الرأسمالية والشيوعية.

إن التحليل الملموس للواقع العالمي الملموس الحالي يبين أن التناقض الرئيسي الآن، هو التناقض بين المنظومة الامبريالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، وكل شعوب المعمور من جهة ثانية. ذلك أنه، بدون حل هذا التناقض، لا يمكن التقدم في حل التناقض الأساسي، بل قد يؤدي ذلك إلى الفناء. إن إعلان الطبقة العاملة وحركاتها أن النضال ضد هذه المنظومة الامبريالية المهيمنة على العالم والتي كشفت، مرة أخرى، عن طابعها الإبادي والفاشي في غزة هو أولى أولوياتها عالميا، في الفترة الراهنة، من شأنه أن يكسبها تعاطف كل شعوب المعمور ويساهم، بالتالي، في تقوية تأثيرها واستنهاضها. لذلك يجب على الطبقة العاملة وحركاتها أن تلعب دورا رائدا في بناء أوسع جبهة عالمية، منظمة وضمنية، ضد هذه المنظومة. وفي نفس الآن أن تستمر في فضح ومواجهة الرأسمالية المسئولة عن تدمير الإنسان والطبيعة.

برنامج النضال:

في نفس الوقت الذي يتم التقدم في بناء الأحزاب المستقلة للطبقة العاملة، يتطلب استنهاض الطبقة العاملة والعمل على تحفيزها لخوض النضال ضد الهجوم الرأسمالي على أوضاعها. ذلك أن تحقيق انتصارات في هذا المجال يعيد الثقة للطبقة العاملة في قوتها وأهمية وحدتها. إن خوض هذا النضال يستدعي تحديد المطالب المشتركة للطبقة العاملة عالميا التي تحددها أهم السمات المشتركة لواقعها عالميا المسطرة أعلاه (تحسين الأجور واستقرار العمل وفرض الحماية الاجتماعية أو تحسينها).

إن الرأسمال المالي الاحتكاري المعولم هو رأس رمح المنظومة الامبريالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والذي يجب أن يتركز نضال الطبقة العاملة عالميا ضده. وأصبحت امكانية توحيد نضالات الطبقة العاملة عالميا ضده متوفرة أكثر بفضل وسائط التواصل الاجتماعي.

العمل النقابي:

إن التقدم في بناء الأحزاب المستقلة للطبقة العاملة سيساهم في تصحيح العمل النقابي ليخدم مصالحها.

ويجب أن يستحضر العمل النقابي توسع الطبقة العاملة بعد اكتساح الرأسمالية لجل أنشطة الإنسان والواقع الجديد لأجزاء واسعة من الطبقة العاملة التي تعيش الهشاشة وعدم الاستقرار والتشتت، وأن يستفيد من الأشكال النضالية الجديدة التي تبتدعها الطبقة العاملة لمواجهة هذا الواقع والإمكانيات التي يتيحها الانترنيت.

المجالس العمالية:

في ظل تراجع العمل النقابي وطغيان البيروقراطية عليه وواقع هشاشة وتشتت وعدم استقرار الطبقة العاملة، فإن الطبقة العاملة تلجأ إلى الأنترنيت لتشكيل مجموعات لنقاش أوضاعها وفي بعض الأحيان إطلاق مبادرات نضالية. إن حزب الطبقة العاملة يجب أن يعطي أهمية بالغة لهذه الأشكال من التنظيم العمالي لكونها أحد التعبيرات عن الديمقراطية العمالية ويمكن أن تشكل إضافة أو تمهيدا للعمل النقابي الكلاسيكي.

التحالفات:

إن استنهاض الطبقة العاملة يتطلب بنائها لتحالفات لإنجاز المهام الآنية والاستراتيجية.

على المستوى الاستراتيجي، على الطبقة العاملة في دول المحيط الرأسمالي أن تسعى إلى بناء جبهة الطبقات الشعبية، وخاصة عمودها الفقري التحالف العمالي-الفلاحي، لإنجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية في أفق الاشتراكية. وعلى المستوى الآني، بناء تحالفات مع الحركات الاجتماعية والحراكات الشعبية المختلفة.

في دول المركز الرأسمالي، يجب أن يركز نضال الطبقة العاملة، على المستوى الاستراتيجي، على التخلص من هيمنة الرأسمال المالي الاحتكاري المعولم في أفق بناء الاشتراكية. على المستوى الآني، يجب أن يركز نضال الطبقة العاملة على توفير أوسع دعم شعبي من أجل تحقيق مكتسبات على مستوى تحسين القدرة الشرائية والحماية الاجتماعية واستقرار العمل.

كلمة مجلة الهدف الفاسطينية:

لا اجتهاد فيما تتعرض له فلسطين والمنطقة من مخاطر

يبلغ التصعيد السياسي والاقتصادي والعسكري ذروته على مستوى العالم والمنطقة، وتذهب الإدارة الامريكية إلى أقصى مدى من التوتير والتهديد لحسم الصراعات مع دول وقوى دولية وإقليمية ذات شأن اقتصادي وعسكري وجيوبولوتيكي، تحت عنوان مصالح أمريكا أولاً وهي فوق كل اعتبار، وهذا ما ترتكز عليه استراتيجية الامن القومي الأمريكي على مستوى الكرة الأرضية وخاصة النصف الغربي منها، عدا عن استراتيجيتها في الهيمنة على دول غرب آسيا والشرق الأوسط، لذا جاء اعتبار الامريكيتين والمحيطين الهادي والهندي مناطق نفوذ أمريكية خالصة، وبالتالي لا بد من مواجهة أي قوى دولية أو إقليمية تحاول المنافسة والمعارضة أو النيل من ذلك. يتوجب على حلفاء أمريكا أيضا أن يفهموا مكانة وأولوية الأمن القومي الامريكي كقضية استراتيجية مركزية حتى لو تعارضت مع مصالحهم. إن مواجهة الصين وحصارها ومنع تمددها (خطة الحزام- الطريق) ووضع حد لتنامي قدراتها ومكانتها ودورها الاقتصادي والسياسي والتقني والعسكري هو الهدف الأمريكي الأول. أما الهدف الثاني هو إضعاف روسيا والحد من نفوذها واستنزافها اقتصادياً وعسكريا من خلال العقوبات الاقتصادية المتصاعدة والمشددة، والاستثمار في حربها مع أوكرانيا، وتسعير تناقضاتها مع أوروبا ودول الجوار الاخرى.

أما أمريكا اللاتينية، فالتهديد والوعيد والتدخل العسكري هو التوجه الامريكي المعتمد لإخضاع الدول هناك، وهذا ما حصل في فنزويال، وما يتهدد كولومبيا والبرازيل وحتى المكسيك، وأيضاً كوبا المحاذية جغرافياً للقارة الامريكية، وأبعد من ذلك يصل الأمر إلى جزيرة غرينلاند والمطالبة بضمها والسيطرة عليها وهي التابعة للدانمارك الدولة الحليفة لها في الناتو، أما تايوان ستبقى محمية أمريكية وشوكة في «خاصرة» الصين، ولا بد من حمايتها وتعزيز قدراتها العسكرية.

يبقى الشرق الأوسط وغرب آسيا حيث يبلغ الصراع ذروته أيضاً، وهذا الجزء الحيوي والاستراتيجي من العالم، تسعى أمريكا ومعها الكيان الصهيوني إلى تغيير الخرائط الجغرافية والسياسية والادوار والوظائف للدول الإقليمية الفاعلة والمؤثرة فيه بما يخدم مخططات الهيمنة والنفوذ الامريكي، ويضمن أمن ومصالح الكيان الصهيوني الاستراتيجية، وهذا يعني تصفية القضية الفلسطينية، واستمرار محاصرة إيران وضربها بهدف تدمير قدراتها الدفاعية وبرنامجها النووي، والعمل على تغيير النظام فيها.

فلسطين هي الغائب الأكبر في الاستراتيجية الأمريكية وفي مجلس السلام العالمي، رغم كل ما تعرض له قطاع غزة من حرب إبادة وتطهير عرقي، وما تتعرض له الضفة والقدس من عمليات تدمير واقتلاع وسيطرة على الارض واستيطان وتوغلات صهيونية وعنصرية يومية.

بعيدا عن المجتمع الدولي والأمم المتحدة والقانون والقرارات الدولية، وبغياب الدول الكبرى الصين وروسيا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا وغيرها... يجتمع مجلس السلام العالمي ليقرر بأن قطاع غزة سيكون للإستثمار العقاري بمسؤولية الإدارة الامريكية ومساهمة دولية وإقليمية منطقة اقتصادية جيدة ومجالا حيوياً، وستكون ضمن المجال الامني الإسرائيلي، دون أي إشارة إلى وجوب وضرورة الانسحاب الإسرائيلي من أراضي القطاع، أو وقف الخروقات التدميرية والقاتلة المتكررة لوقف إطلاق النار، أو الضغط لتنفيذ وإدخال حزمة المساعدات الكمية والنوعية المتفق عليها.

بدعوة من الرئيس الامريكي ترامب يجتمع مجلس السلام العالمي ويُستبعد من هذا الاجتماع وعن تشكيل هذا المجلس أي حضور للمستوى الرسمي الفلسطيني، بل يحضر السيد علي شعث الموظف المدير للجنة التكنوقراط الفلسطينية من دون الاشارة لأي رمزية فلسطينية (العلم الفلسطيني). عندما يقرر مجلس السلام العالمي استقطاع قطاع غزة من الخارطة الفلسطينية والكيانية الفلسطينية، ويحوله إلى منطقة استثمارية عقارية واقتصادية، هذا مؤشر إلى انسداد أي أفق سياسي لقيام دولة فلسطين. تغدو الامور أكثر وضوحاً عندما تصدر الحكومة الاسرائيلية قانون بدء تسجيل الاراضي في الضفة الفلسطينية من قبل السلطات الاسرائيلية باعتبارها أراضي «دولة»، الامر الذي سيتيح للمستوطنين شراء وتملك الاراضي في الضفة، وهذه لم تعد مجرد تصريحات لسموتريتش أو بن غفير حول اعتبار الضفة «أرض إسرائيلية»، بل هي ممارسة مادية وترجمة أليديولوجيا توراتية استعمارية وعنصرية، ثم يصرح السفير الامريكي لدى الكيان الصهيوني هاكابي مؤكداً بأن إسرائيل الحق في ضم الضفة الغربية وأجزاء من أراضي السعودية والعراق ومصر معلناً موافقته على خارطة إسرائيل الكبرى التي تحدث عنها مجرم الحرب نتنياهو (العضو في مجلس السالم العالمي).

يتعدى الخطر القضية الفلسطينية والوجود الفلسطيني على أرض فلسطين، والكيانية والهوية الفلسطينية ليصل إلى تهديد أرض وسيادة دول وعواصم عربية وإقليمية، وهذا مخطط حقيقي وحاضر في الاجندة الصهيو- أمريكية.

لم يعد من خيار إلا المواجهة الشاملة لهذه المخططات العدوانية والعنصرية، وهذا برسم دول وشعوب المنطقة وهي المعنية بالدفاع عن الأرض والكرامة والسيادة، ولم تعد المقاومة شأنا فلسطينيا فقط رغم أن ذلك خياراً استراتيجياً لها يجب أن يلتف كل الفلسطينيين حوله ويجب أن يكون هو العنوان الرئيسي للحوارات الوطنية القادمة وفقا لما جاء في ورقة التفاهمات المشتركة بين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وحركة التحرير الوطني الفلسطيني - فتح، باعتبار أن طبيعة المرحلة هي مرحلة تحرر وطني. كما يتوجب أن يكون خيار المقاومة بأشكالها المختلفة شأن كل الشعوب ودول العرب والمنطقة.

ولنا في شعوب العالم أنصارا داعمين لفلسطين وقضايا العدل الحرية يشكلون عمقاً عربياً وامميا حيويا تمثل بالحراك الشعبي العالمي، الذي انتصر لسردية الحق الفلسطيني والرواية التاريخية الفلسطينية في مواجهة زيف الرواية وفظائع الجرائم الصهيونية وحرب الابادة والتطهير العنصري، وسيستمر هذا التضامن العالمي بطرق مختلفة ولعل أسطول الصمود الاممي الشهر القادم سيشكل ملحمة عالمية بالتضامن والتالحم مع نضالات وتضحيات وثبات وصمود شعبنا في قطاع غزة وكل فلسطين.

((مجلس السلام))!؟

لتأمين المصالح الإمبريالية والصهيونية من أجل الهيمنة المطلقة على المنطقة

إثر العدوان الأمريكي الصهيوني الغادر على إيران صباح السبت 28 فبراير 2026، صرح الأرعن ترامب بأن تواصل القصف يأتي في خدمة السلام بالمنطقة والعالم!!؟ رغم تداول وسائل الإعلام الدولية الآثار الرهيبة للهجوم الغاشم وخاصة استهداف مدرسة البنات الابتدائية الذي أسفر عن 153 ضحية كحصيلة أولية. وهذا ما يعطينا تصورا مسبقا عن ما يسمى بمجلس السلام الذي تم تأسيسه في 15 يناير 2026 عبر منشور ترامب على منصته Truth Social عبر الإنترنت.

عبدالواحد ناجم

اجتماع صوري ل«مجلس السلام» لتنفيذ المشروع الأمريكي الصهيوني

عُقد في واشنطن، في 19 فبراير 2026، الاجتماع الأول لـ «مجلس السلام» الذي أنشأه ترامب، بهدف «بحث خطط إعادة إعمار قطاع غزة» بعد حوالي عامين ونصف من حرب الإبادة المدمرة. وجاء هذا الاجتماع في ظل استمرار الانتهاكات الصهيونية لاتفاق وقف إطلاق النار، الذي كان قد دخل حيّز التنفيذ في 10 أكتوبر من العام الماضي. وشارك فيه ممثلو أكثر من أربعين دولة باستدعاء من ترامب؛ وقد انضمت سبع وعشرون منها رسميًا إلى عضوية المجلس ضمنها المغرب (كانت كلمة بوريطة خلال الاجتماع مخزنية ومغرقة في الانبطاح والإذعان)، في حين اختارت اثنتا عشرة دولة، وكذلك الاتحاد الأوروبي، الحضور بصفة مراقب. في المقابل، امتنعت دول حليفة للولايات المتحدة الأميركية، (بريطانيا وفرنسا والنرويج والسويد)، عن الانضمام، بسبب ما اعتبرته «مخاوف تتعلق بميثاق المجلس، الذي لا يذكر غزة على نحو مباشر، ويمنح المجلس صلاحيات واسعة للتدخل في -بؤر التوتر- حول العالم، بما قد يفضي إلى تقويض دور الأمم المتحدة في حفظ الأمن والسلم الدوليين». وكان لافتا للانتباه حضور وزير خارجية الكيان الصهيوني ممثلا لدويلته، حيث فرضت الإدارة الأمريكية انضمامها إلى المجلس على الرغم من ارتكابها جرائم الإبادة والتجويع وتدمير قطاع غزة وترويع الضفة وضم أجزاء منها (في إطار سياسة الاستيطان والتوسع والمشروع الصهيوني «إسرائيل الكبرى»، وذلك رغم إدانتها بمحكمة العدل الدولية ومتابعة زعمائها من طرف الجنائية الدولية....؛ في وقت غاب فيه التمثيل الفلسطيني.

نتائج الاجتماع جاءت كما كان مسطر لها سلفا

أسفر الاجتماع عن مخرجين رئيسين: أولهما، الإعلان عن تعهّد عدد من الدول الأعضاء بتقديم نحو سبعة مليارات دولار لإعادة إعمار القطاع، إلى جانب التزام الولايات المتحدة بتقديم عشرة مليارات دولار. وثانيهما، التعهّد بتشكيل «قوة الاستقرار الدولية» التي يُفترض أن تتولى مهمات «الأمن» في القطاع. كصيغة انتداب جديد.

كما أعلن ترامب، خلال الاجتماع، خطته لإعادة «إعمار قطاع غزة»، إلى جانب تعهّدات بتقديم سبعة مليارات دولار من تسع دول أعضاء في المجلس، هي: كازاخستان وأذربيجان والإمارات العربية المتحدة والمغرب والبحرين وقطر والمملكة العربية السعودية وأوزبكستان والكويت. لكن اقتصر الإعلان عن مبالغ محددة على أربع دول خليجية هي: قطر والسعودية والكويت والإمارات (مليار دولار لكل منها). وأعلن أيضا أن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وافق على جمع مليارَي دولار إضافيَّين «لدعم غزة». وأشار إلى أن اليابان ستستضيف فعاليات لجمع التبرعات لصالح المجلس، بمشاركة مُتوقعة من كوريا الجنوبية والفلبين وسنغافورة والصين وروسيا. وأفاد رئيس البنك الدولي، أجاي بانغا، أن البنك بدأ في «إنشاء صندوق لإعادة إعمار وتنمية غزة».

ويذكر أن الأمم المتحدة تقدّر أن قطاع غزة يضم أكثر من 60 مليون طن من الأنقاض، تكفي لملء نحو 3000 سفينة حاويات، وأن عملية إزالتها وحدها قد تستغرق أكثر من سبع سنوات، يعقبها وقت إضافي لإزالة الألغام؛ وهي تقديرات يرفضها البيت الأبيض. هذا وتبقى وعود ترامب وهمية في نظر مختصين، فحتى في حال التزام الدول بدفع كامل مساهماتها، فإن هذه المبالغ لا تمثل سوى جزء محدود من نحو 70 مليار دولار، وهي تقديرات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي لتكلفة إعادة إعمار القطاع. وتشير تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن أكثر من 80 في المئة من المباني، بما فيها المدارس والمستشفيات والمنازل، قد دُمّر، وأن ثمة حاجة إلى ما لا يقل عن 20 مليار دولار خلال السنوات الثلاث الأولى من عملية إعادة الإعمار.

«قوة الاستقرار الدولية» أو أداة تفكيك المقاومة

تم الإعلان خلال الاجتماع عن التزام عدد من الدول، (إندونيسيا والمغرب وكازاخستان وكوسوفو وألبانيا)، بتخصيص آلاف الجنود لما تم تسميته بـ «قوة الاستقرار الدولية» المكلّفة بضمان «الأمن في القطاع». وأوضح الجنرال الأميركي جاسبر جيفرز، المكلف بقيادة القوة، أن إندونيسيا عُرض عليها منصب نائب القائد وقد قبلته، وأنها مستعدة لإرسال ما يصل إلى 8000 جندي. ولم تحدد الدول الأخرى أعداد قواتها، وإن كان بوريطة قد أعلن «عزمهم إرسال ضباط عسكريين رفيعي المستوى، إلى جانب ضباط شرطة ومدربين». والتزمت مصر والأردن كذلك بالمساعدة في تدريب «الشرطة الفلسطينية» في القطاع، في حين يعمل فريق من الخبراء العسكريين الأميركيين على تجهيز البنية التحتية اللازمة لعملها. وبحسب خطط نشر «قوة الاستقرار»، فإن عملها سيشمل خمسة قطاعات، بدءًا من رفح، ثم التوسع تدريجيًا عبر القطاع، وصولًا إلى هدف بعيد المدى يتمثل في نشر 12 ألف شرطي و20 ألف جندي. ومع ذلك، تبقى طبيعة مهمات هذه القوة ومناطق انتشارها غير محددة بدقة... ويبدو أنها ستتولى نزع سلاح المقاومة الفلسطينية؛ وهو المطلب الصهيوني الذي ترفضه فصائل المقاومة الفلسطينية.

من الواضح أن مجلس «سلام» ترامب لا يتوخى الشرعية والعدالة، فهو يقوم على ثلاثة مرتكزات شوفينية عنصرية:

1. تغييب مسألة الاحتلال والقضية الفلسطينية بوصفها قضية وطنية ومركزية لقوى التحرر عبر العالم، بل يعمل وفقًا للتصورات والشروط الصهيونية، وتجاهل الإبادة من خلال ضمّ مرتكبها إلى عضويته. وحتى وفقا لمنطق النظام الدولي القائم حاليًا على موازين القوة، وعلى الرغم من نبرة التفاؤل والثقة التي يحرص ترامب على ترويجها بشأن مجلسه، فإن المشروع يثير جملة من التساؤلات والمخاوف، بما في ذلك لدى دول تُعدّ تقليديًا من حلفاء الولايات المتحدة. ويمكن ردّ مصادر القلق المرتبطة بصيغة المجلس وطبيعته.

2. تمركز المجلس حول ترامب شخصيًا على الرغم من أن إنشاء المجلس تم تمريره بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2803 الصادر في نوفمبر 2025، والذي رحّب بـ «إنشاء مجلس السلام باعتباره إدارة انتقالية ذات شخصية قانونية دولية تتولى وضع الإطار وتنسيق تمويل إعادة إعمار غزة وفقا للخطة الشاملة، وبما يتوافق مع المبادئ القانونية الدولية ذات الصلة، إلى حين استكمال السلطة الفلسطينية برنامجها الإصلاحي على نحو مُرضٍ». فإن ميثاقه المؤسِّس منح ترامب صلاحيّات استثنائية واسعة. فقد وقّع ترامب، وعدد من ممثلي الدول، الميثاق في يناير 2026 على هامش منتدى دافوس الاقتصادي، متضمّنًا صلاحيات شخصية واسعة له، تشمل حق النقض (الفيتو)، ورئاسة غير محددة المدة، والتحكم في عضوية المجلس عبر دعوة الدول أو إنهاء عضويتها. ناهيك عن جعل ترامب المرجع الوحيد لتفسير أحكام الميثاق وتطبيقها والتصديق على تعديلها، ومنحه صلاحية تعيين أعضاء المجلس التنفيذي، وإنشاء الكيانات التابعة له، وتعديلها أو حلّها، بل منحه أيضا سلطة حلّ المجلس بالكامل، ما يجعله مرتبطا كليًا بشخصه وخاضعًا لتقديراته، ويثير تساؤلات حول مستقبله بعد انتهاء ولايته مطلع عام 2029.

3. منافسة الأمم المتحدة وتقويض دورها ومهام هياكلها وخاصة وكالة الغوث الأونروا، حيث يحدّد قرار مجلس الأمن رقم 2803 نطاق عمل «مجلس السلام» في القطاع، وتحت إشرافه نفسه. غير أن ميثاق المجلس المذكور لا يتضمن أي إشارة لغزة صراحةً، بل يقدّم نفسه، ضمنيًا، بوصفه بديلا عن الأمم المتحدة على المستوى الدولي، تحت ذريعة «الحاجة إلى هيئة دولية أكثر مرونة وفاعلية لبناء السلام» بدلا من «المناهج والمؤسسات التي فشلت مرارًا وتكرارًا»، بحسب ما ورد في خطاب افتتاح المجلس. وفي الخطاب ذاته، عرض ترامب رؤيته لدور مجلس الأمم المتحدة، قائلا إن المنظمة «ستصبح أقوى كثيرًا»، وإن «مجلس السلام سيشرف عليها على نحو شبه كامل ويضمن حسن سير عملها». وأضاف أن الأمم المتحدة «لم ترق إلى مستوى إمكاناتها الهائلة».

وقد دفعت هذه النوايا عددًا من الدول، بعضها حليفة للولايات المتحدة مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا والنرويج وبلجيكا وسويسرا والاتحاد الأوروبي وأستراليا واليابان وكوريا الجنوبية، إلى الامتناع عن الانضمام إلى المجلس، خشية أن يتحول إلى بديل من الأمم المتحدة؛ وهو ما أثار انتقادات ترامب الذي اتهمها بـ «المراوغة». وامتنعت الصين والهند أيضا عن الانضمام. أما روسيا فتتعامل ببراغماتية تهدف إلى مقايضة واشنطن في ملفي أوكرانيا والعقوبات.

دور فلسطيني تابع

الشكل الوحيد للتمثيل الفلسطيني في هيكل المجلس جاء في إطار المجلس التنفيذي لغزة، الذي يشرف على «اللجنة الوطنية لإدارة غزة» المكلفة بإدارة الشؤون اليومية في القطاع، وتتكوّن من شخصيات تكنوقراط فلسطينية، إلا أنها تأتي في أدنى مستوياته المؤسسية، وخارج دائرة صنع القرار المتعلقة بمستقبل القطاع.

فهل ينجح «مجلس السلام» في إنجاز وتنفيذ خطة المتصهين جاريد كوشنر صهر ترام التي أعلنها خلال منتدى دافوس؟ أم أن الرياح سوف تجرف المجلس ومسانديه المطبعين كما فعلت بالميناء العائم قبالة شواطئ غزة الأبية.

28 فبراير 2026

النضال في زمن الفوضى العالمية

آدم روبي

تخيل أنك تستيقظ صباحاً على خبر تهديد رئيس منتخب في أمريكا اللاتينية بالملاحقة والعقوبات والحصار، تحت ذرائع قانونية عابرة للحدود. تتناول غداءك على وقع مشاهد القصف في الخرطوم، حيث تتحول أحياء سكنية بكاملها إلى أنقاض في حرب تتداخل فيها الحسابات المحلية بالصراعات الإقليمية والدولية على الذهب والنفوذ. في المساء، تتصفح جوالك فتجد المستشار الألماني يعقد صفقات بمليارات اليوروهات في بكين، بينما تتصاعد تهديدات واشنطن بفرض ضرائب وعقوبات جديدة على الصين. وقبل أن تنام، تقرأ عن فضائح مالية وجنسية تكشف شبكات نخبوية عابرة للقارات، تتاجر بكل شيء وتفلت مراراً من المحاسبة.

العالم في 2026 يبدو وكأنه فوضى عارمة. تناقضات لا تحصى: ضغوط إمبريالية تخنق دولاً متمردة، حروب بالوكالة في إفريقيا، تحالفات اقتصادية تتشكل وتنهار، وفضائح تهز صورة النخب العالمية. في هذا الزحام، يقف الشاب، المواطن العادي، ويسأل نفسه: من أين أبدأ؟ كيف أفهم ما يحدث؟ وكيف أحدد موقفي؟

ما يحدث ليس عشوائياً. حين تستخدم العقوبات والحصار لتطويع بلدان بأكملها، فالأمر يتعلق بالسيطرة على الموارد والأسواق وموازين القوة. الحرب في السودان ليست مجرد "اقتتال داخلي"، بل ساحة تتقاطع فيها مصالح رأسمال عابر للحدود مع نخب عسكرية محلية، فيما يدفع الشعب الثمن دماً وجوعاً. الصراع بين القوى الكبرى لا يلغي وحدتها حين يتعلق الأمر بحماية النظام الاقتصادي العالمي نفسه، بل يعكس تنافساً داخل المعسكر المهيمن على إعادة توزيع النفوذ داخله.

الخيط الذي يربط كل هذا هو أن النظام الرأسمالي العالمي يعيش أزمة عميقة. في لحظات الأزمات، لا يتردد في استخدام كل الأدوات: الاقتصاد، القانون، الإعلام، وحتى الفوضى المنظمة، من أجل إعادة ترتيب موازين الربح والخسارة. في النهاية، ليست الأزمة أزمة أفكار مجردة، بل أزمة توزيع ثروة وسلطة بين أقلية مستفيدة وأغلبية تتحمل الكلفة.

في خضم هذا المشهد، تظهر أدوات جديدة للتضليل. وجوه إعلامية لامعة، يتابعها الملايين، تظهر في منصات وبرامج تدعم منظمات غير حكومية بتمويلات غامضة، لتتحول قضايا معقدة إلى عناوين جذابة ومحتوى سريع الاستهلاك. لا يتعلق الأمر هنا بالتشكيك في كل عمل مدني، بل بالتنبيه إلى وجود شبكات تمويل تسعى إلى توجيه الوعي العام بعيداً عن جوهر الصراع الاجتماعي والاقتصادي.

وفي شهر رمضان، حيث تتجه الأنظار إلى القيم الروحية والتأمل، يفاجئ الناس سيل من الجدالات الهوياتية على وسائل التواصل، وكأن السؤال المركزي هو صراع رمزي معزول عن شروط العيش اليومية. الدفاع عن حرية المعتقد وحرية التعبير حق ديمقراطي مبدئي لا نقاش فيه، لكن تحويله إلى معركة موسمية منفصلة عن قضايا الفقر والبطالة والفساد يخدم أحياناً إزاحة الأولويات بدل تعميقها.

هنا تبرز ظاهرة أكثر خطورة: صعود ما يمكن تسميته بـ»المثقف اليساري الرقمي». لم يعد بعض من يُحسبون على اليسار يشتغلون على بناء أدوات وعي وتنظيم، بل انخرطوا في سباق يومي على الظهور الإعلامي، وعدّاد المشاهدات، ومداخيل الإعلانات. الجرائد الإلكترونية تتحول إلى مصانع لإعادة تدوير الأخبار بهدف جمع دراهم الإشهار، وقنوات اليوتوب تبني جمهورها على الإثارة السريعة لا على التحليل المتماسك، وصفحات إنستغرام تختزل قضايا معقدة في دقائق تُسوق كمنتج قابل للاستهلاك.

يتحول الخبر إلى سلعة، ويتحول الخطاب النقدي إلى محتوى. لا يعود الهدف تفكيك البنية الاقتصادية أو كشف آليات الهيمنة، بل الحفاظ على الحضور الرقمي وضمان تدفق المتابعين. وهنا يصبح "الترند" بوصلة، ويغدو الصمت عن القضايا الثقيلة أو المعقدة خياراً تجارياً لا سياسياً، لأن التحليل العميق لا يدرّ أرباحاً سريعة.

هذا التحول يعيد إنتاج ما أشار إليه سعيد شرابي في مقدمات لدراسة المجتمع العربي حين تحدث عن انتهازية بعض المثقفين العرب: القدرة على التكيف مع ميزان القوة بدل مواجهته، وعلى تبرير التناقض بدل حسمه. شرابي وصف آلية التمويه الذاتي التي تسمح للمثقف بأن يعيش تناقضه دون ألم أو قلق، عبر خطاب لفظي يعوض غياب الفعل. اليوم، تتخذ هذه الانتهازية شكلاً رقمياً: رأسمال رمزي يُحوَّل إلى رأسمال إعلاني، ومواقف تضبط على إيقاع السوق الإعلامي.

الأخطر أن بعض هؤلاء يبرر هذا الخيار باعتباره "استقلالاً مالياً" أو "بديلاً عن الارتهان"، بينما هو في الواقع ارتهان جديد لقوانين المنصة والخوارزمية والمعلن. بدل البحث عن موقع مهني أو اجتماعي يضمن استقلالية نسبية، يُبنى الدخل على الإثارة والاستقطاب، وعلى تضخيم الأحداث لا تحليلها. وهكذا يتحول المثقف من فاعل يسعى إلى تغيير الواقع، إلى وسيط يقتات على اضطرابه.

ليست المشكلة في أن يعيش المثقف من عمله، فذلك حق طبيعي. المشكلة حين يصبح السوق هو الذي يحدد سقف الخطاب، وحين يتحول اليسار إلى علامة تجارية، والنقد إلى أداء مسرحي متكرر، والانشغال بالقضايا الاجتماعية إلى مادة موسمية تُستدعى حين ترتفع نسب التفاعل. بهذا المعنى، لا يعود التضليل حكراً على الإعلام المأجور التقليدي، بل يجد امتداداً له في فضاء رقمي يُعيد إنتاج المنطق نفسه بلغة معارضة.

وإذا كان هذا هو المشهد العالمي والرقمي، فإن تجلياته المحلية تظهر بوضوح في المغرب. تمر تعديلات قانونية تحد من قدرة المجتمع المدني على التبليغ عن الفساد، ويتعثر تفعيل قوانين تتعلق بالحق في الحصول على المعلومة وحماية المبلغين. هذه ليست تفاصيل تقنية، بل قرارات تمس توزيع السلطة والثروة داخل المجتمع.

ما علاقة كل هذا بحياة الناس؟ علاقة مباشرة. ارتفاع الأسعار يرتبط باختلالات سلاسل الإمداد العالمية والصراعات الدولية. ضعف الشفافية ينعكس على جودة الخدمات وفرص الشغل. القوانين التي تمر بهدوء تؤثر على قدرة المواطنين على المساءلة. بينما ينشغل الفضاء الرقمي بمعارك جانبية، تُحسم قضايا جوهرية في غرف مغلقة.

المواطن العادي ليس مطالباً بأن يكون خبيراً في الجغرافيا السياسية، لكنه قادر على طرح أسئلة بسيطة: من المستفيد من انشغالي بهذا الجدل؟ ما القضية التي تُدفن تحته؟ من يمول هذا الخطاب؟ ولماذا الآن بالذات؟

العزلة تنتج اليأس، والجماعة تصنع الأمل. في النقاشات مع الأصدقاء، في الأحياء، في الجامعات وأماكن العمل، حين يتحول الاهتمام بالشأن العام إلى فعل منظم ومسؤول، يبدأ الوعي الجماعي في التشكل. الوعي وحده لا يكفي إن لم يتحول إلى تنظيم: إعادة إحياء الفضاءات النقابية والطلابية، بناء دوائر قراءة ونقاش، واستعادة السياسة من منطق الاستهلاك الرقمي إلى منطق الفعل الجماعي.

لا أحد سيبني هذا الوعي نيابة عنا، ولا منصة رقمية ستقوم مقام التنظيم. العالم يعيش تناقضات عنيفة، لكن التناقض ليس فقط علامة أزمة، بل أيضاً مصدر حركة. السؤال ليس هل هناك فوضى، بل كيف نتموضع داخلها: هل نكون مجرد مستهلكين للقلق اليومي، أم نحول هذا القلق إلى وعي منظم وفعل جماعي؟

تحية إلى كل من ينهض كل صباح رغم ثقل العالم، لا ليستهلك الأخبار فقط، بل ليفهمها ويربطها بواقعه، ويسأل ويشارك وينظم. هناك، تحديداً، تبدأ الطريق.

قراءة في كتاب « المرأة الجديدة» لألكسندرا كولونتاي

عزيزة الرامي

كتاب « المرأة الجديدة » لكاتبته ألكسندرا كولونتاي , ألفته عام 1918, هو من نشر دار الطليعة-بيروت.

و يدور حول الأخلاق الجديدة والطبقة العاملة وتحرر المرأة الجنسي والمرأة الجديدة حيث اعتبرت كولونتاي أن نضال المرأة العاملة يجب أن يكون كعاملة وكامرأة في ان واحد على جبهتين لأنها تتعرض للاضطهاد مزدج كعاملة وكامرأة.

يحتوي الكتاب على ثلاث فصول « المرأة الجديدة – الحب والأخلاق الجديدة – العلاقات بين الجنسين والصراع الطبقي»

الفصل الثاني : الحب والأخلاق الجديدة

تنطلق كولونتاي بالتحدث عن فترة 1910 الوقت الذي وجهت فيه روسيا اهتمامها إلى القضايا الجنسية, ظهرت في ألمانيا دراسة سيكولوجية « لغريت مايزيل-هس» عنوانها « الأزمة الجنسية» لتستعرض أنها القيم الأخلاقية توجه حياة الإنسان الجنسية نحو هدفين :

تأمين ذرية سليمة وصحيحة للنمر البشرية ودعم الاصطفاء الجنسي خدمة لمصلحة العرق.

المساهمة في تنقية السيكولوجية الإنسانية في إغنائها بمشاعر التضامن والصداقة والجماعية والحال أن الأخلاق الحالية تخدم مصالح الملكية ولا تحقق أي من الهدفين.

إذ أن القانون المعقد للأخلاق الجنسية المعاصرة, بزواجه غير قابل للفسخ (زواج الكنيسة) والذي نادرا ما يكون أساسه الحب وبمؤسسة الدعارة الواسعة الانتشار ويقود البشرية نحو الانحلال الدائم.

و تستعرض النتائج المباشرة للأخلاق السائدة والتي تؤدي إلى تقبيح الجنس البشري وترذيله إلى الانحلال الجسدي والخلقي مثل الزيجات المتأخرة والكبت الجنسي القسري في أفضل مراحل الانجاب واللجوء إلى الدعارة وغياب ‹نشوة الأوجد› وحرمان العلاقات الزويجة من المشاعر الصادقة والنشوة.

و تستعرض كولونتاي أم مايزيل-هي تسعى للتوفيق بين الأخلاق الجنسية وبين مهام «الصحة العرقية» من قبيل حماية الأمومة والطفولة والكفاح ضد الدعارة ونزع هالة المطلق غير قابل للانتهاك عن الأخلاق الجنسية والتوفيق بينها وبين الحاجات الحيوية العملية ومتطلبات الطليعة البشرية أحد المهام التي يجب على جميع الاشتراكيين أن يولوها اهتمامهم المدرك والواعي.

تسعى كولونتاي من خلال استعراضها لدراسة « مايزيل- هس» إلى تحليل الجانب الاخر من المشكلة الجنسية وتطرح سؤال ‹ هل تؤدي الأشكال الحالية للأخلاق الجنسية مهمتها الثانية على الأقل؟ وهل هي مصدر إغنائها السيكولوجيا الإنسانية بمشاعر التضامن والتازر؟›

لتستعرض كولونتاي أن مايزيل-هس تخضع للتحليل المنهجي للأشكال الثلاثة العلاقة بين الجنسين « الزواج الشرعي – العلاقة الحرة – الدعارة› لتخلص لنتيجة سلبية وحتمية هي أنه

«في النظام الرأسمالي تفضي هذه الأشكال الثلاثة إلى تدنيس النفس البشرية وتشويهها وتقضي على كل أمل في سعادة دائمة ومتينة, في وحدة روحية عميقة بين الكائنات الإنسانية إذن ليس هناك مخرج للأزمة الجنسية.»

لتعتبر كولونتاي أن التحول في سيكولوجيا الإنسانية باتجاه إغناء « طاقة الحب الكامنة» والعلاقة بين الجنسين المتميزة بمزيد من الحب والقربى الحقيقة تفرض تحولا أساسيا في العلاقات الاجتماعية الاقتصادية أي الانتقال للاشتراكية.

و تتحدث كولونتاي على أن مايزيل-هس تعتبر أن العيوب الأساسية في الزواج الشرعي بوجه خاص» تتجلى في مسألتين :

عدم قابلية الفسخ» زواج الكنيسة»

مبدأ الملكية المطلق للزوجين أحدهما للاخر.

و تعتبر كايزيل أن فكرة عدم قابلية الفسخ» (الزواج الكنيسي) سخفا لكون الزوجين لا يمكنهما معرفة بعضهما البعض ومدى تناغمهما إلا بالحياة اليومية الزوجية.

ثم تعتبر فكرة الملكية وحقوق التملك المطلق لأحد الزوجين للاخر هو عامل يسمم الزواج الشرعي وهو يؤدي لتواجد الزوجين المستمر المزعج للإثنين إذ أنه ليس هناك وقت خاص ولا إرادة خاصة وليس هناك مكان خاص وهو نتيجة التبعية الاقتصادية.

و تعتبر مايزيل-هس أن هذين العاملين لهما تأثير مضر على النفس البشرية ثم تستعرض الشكل الثاني من العلاقات « الدعارة» والذي يعتبر أشد هولا وقبحا يحط فعل الحب إلى امتهان والانحراف والمقابل المادي.

فتأثير الدعارة على السيكولوجية الانسانية كبير, فهو يقضي على الروح بالجفاف ويطفئ الحب من القلوب.

و يشوه الأراء السليمة لدى الرجال (اللذين يلجؤون لهذا النوع من الممارسات) ويفقر الروح ويسممها وينتزع القدرة على الحب ويشوه مفاهيمنا حول الحب يحول الحب لشيء مخجل وساقط.

فالرجل المعتاد على الدعارة, يعتاد على أن يقرب المرأة إلا بحاجات محدودة وبسيكولوجية ضيقة الأفق, وعاجز عن فهم روح المرأة وسماع مشاعرها ويسمم مباهج الحب لدى النساء الباحثات في العلاقة الجنسية عن الانسجام النهائي للحب كلي القدرة.

أي أن المرأة السليمة تبحث عن الحب والانسجام في حين الرجل الذي كونته الدعارة (تجاربه الجنسية بمجال الدعارة) يبحث فقط عن رغبته الحيوانية الجسدية الإحادية السيء الذي يؤدي لعدم الرضا والجوع النفسي. والواقع أنه كلما كانت شخصية المرأة رفيعة وقوية ازدادت الأزمة الجنسية حدة.

أما الشكل الثالث , «العلاقة الحرة» , يحتوي على جوانب سلبية , فالرجل يلجأ لهذا النوع من العلاقات بسيكولوجيا شوهتها سلبيات الزواج الشرعي من جهة والدعارة من جهة أخرى ويصطدم الحب الحر بحاجزين : العنة الجنسية (البرود والضعف الجنسي) التي هي جهر عالم الفردي النزعة وقلة الحصول على المتع المعنوية الحقيقية,

فالإنسان المعاصر ليس لديه وقت للحب في مجتمع قائم مبدأ المنافسة والكفاح القاسي والسعي نحو لقمة العيش أو ربح. وفي ظل هذه الشروط ينتهي الحب الحر إما إلى الانفصال أو الزواج الشرعي (بجوانبه السلبية) البعيد عن الحب الحقيقي.

و تعتبر كولونتاي أن الحب الحر يفتقر للواجب الأخلاقي, وبالتالي فإن كولونتاي تعتبر أن الإصلاحات التي جاءت بها مايزيل في المجال السياسة الالجتماعية تتطابق مع مطالب البرنامج الاشتراكي : استقلال الاقتصادي للمرأة – حماية الأمومة والطفولة _ القضاء على الدعارة – إلغاء مفهوم أولاد الشرعيين وغير الشرعيين وإقرار الزواج المدني السهل الفسخ – إعادة بناء المجتمع على قاعدة الاشتراكية.

لتنهي كولونتاي الفصل باستعراض استنتاجات «مايزيل_هس» ومطالبها العلمية:

على المجتمع الاعتراف بسائر أنراع العلاقات بين الجنسين بشرط أن لا يكون أساسها مادي.

الاعتراف بقدسية الأمومة ويتم دعمها معنويا وماديا في جل مراحل الأمومة.

لكي لا تؤدي علاقات أكثر حرية إلى جر المرأة إلى هول الانهيار لابد من إعادة نظر شاملة في القيم الأخلاقية التي تتربى عليها الفتيات وينبغي تقوية قلب المرأة وسقي إرادتها بالقوة وأن تتعلم أن الحب مجرد مرحلة بحياتها وتتعلم لفظ الماضي في اللحظة المناسبة ومواصلة الحياة.

الفصل الثالث : العلاقات بين الجنسين والصراع الطبقي

تنطلق كولونتاي باعتبار أن الأزمة الجنسية حادة وخطيرة وهي أزمة مستمرة تمس كل الشعوب , حيث أمام هذا الوضع تعتبرانه لمواجهة وحل هذا الوضع, ينادي الشطر المحافظ بالعودة لترسيخ الأسس العائلية القديمة وتعزيز القيم التقليدية والأخلاق الجنسية بينما يميل شطر الفردية البرجوازية لاعتبار أنه يلزم تحطيم كل المحرمات لقانون الأخلاق الجنسية وتعتبرها معيقة ودون جدوى وأن المسألة الحميمية مشرعها الوحيد الإراحة الفردية.

أما شطر الاشتراكي يؤكد على أن حل هذه المشكلات الجنسية لن يتم إلا عن طريق نظام اجتماعي واقتصادي مستصلح على نحو جذري ولكن ذلك لا يعني تأجيل التوعية به ومكافحة هاته الأزمة لحين إقامة النظام المجتمعي البديل لتتساءل عن كيفية مواجهة هاته الأزمة الجنسية في ظل الواقع الحالي.

ثم تلجئ كولونتاي للمقارنة بين العصر السابق والعصر الحالي من حيث مواجهة أزمة الجنسين وتذكر كولونتاي أن البشرية اجتازت مرحلة الأولى للأزمة الجنسية وتعني عصر النهضة والإصلاح الديني والمواجهة التي حصلت بين الارستقراطية الإقطاعية وقانونها الجنسي المفروض بدعم الكنيسة والمبادئ المستبدة التي كرستها الإقطاعية وبين البرجوازية وقانونها الجديد للأخلاق الجنسية والتي تعارضت تماما مع مبادئ الإقطاعية الجنسية , حيث تعتبر أن الصراع الحاد والأزمة الجنسية أنذاك فقط الجزء وشريحة مقلصة من المجتمع (الإقطاعية والبرجوازية) في حين أن الطبقات الكادحة لم تكن تتأثر بشكل مباشر ولم تنخرط في ذلك الصراع فقد تمسكت بالنموذج التقليدي للأخلاق الجنسية.

أما اليوم فتعتبر كولونتاي أن الأزمة الجنسية أصبحت تمس وتعني جميع الطبقات الاجتماعية بما فيها البروليتاريا وتعتبر أحد مهام للطبقة العاملة هي إعطاء أهمية لمسألة العلاقات بين الجنسين لبناء أصح للعلاقات وأسعدها بين الجنسين.

و تعتبر أن منبعه الأزمة الجنسية الحالية هو النزوح الانسان المعاصر في ظل الرأسمالية نحو القيم الفردية نتيجة للعلاقات الاجتماعية الاقتصادية السائدة وأن هاته النزعة الفردية تسيطر تماما على مسألة العلاقات الجنسية من حيث مطالبة بامتلاك مطلق بلا منازع وعن كون الانسان عاجز عن احترام الاخر. ثم تخلص لأن تفاقم الأزمة الجنسية يعاد لعاميلن مميزين لسيكولوجية المعاصرة : مبدأ حقوق الملكية كائن لاخر والرأي المسبق لعدم تساوي الجنسين في سائر مناحي الحياة بما فيه الجنس.

ثم تعتبر أن العلاقة بين الجنسين يجب أن تتميز بمبدأين هو مبدأ الحرية المطلقة ومبدأ المساواة والتضامن الرفاقي الحقيقي.

و أن إصلاح العلاقات الجنسية يستحيل دون إصلاح جوهري للسيكولوجية الإنسانية وجعل الحب مبدأ أساسي للعلاقة بين الجنسين.

ثم تعتبر أن القانون الجنسي جزء لا يتجزأ من الإيديولوجية وأن الرأي القائل بأن مسألة ‹الأخلاق البروليتاريا› و›الأخلاق الجنسية البروليتاريا› هي بنيان فوقي لا يتغير إلا بتغير القاعدة الاقتصادية كليا هو رأي غير صائب بل تعتبر أن صياغة إيديولوجيا الطبقة الاجتماعية وصياغة الأخلاق الجنسية تتم داخل سيرورة نضال الطبقة العاملة ضد الطبقة البرجوازية وأن الطبقة العاملة لا تستطيع تدعيم مواقعها الاجتماعية في مرحلة نضالها إلا بواسطة القيم الروحية والمثل العليا.

لتخلص بالنهاية أن المعيار الأخلاقي الجوهري هو نتاج المصالح النوعية للطبقة الاجتماعية والتوفيق بينه وبين القيم الجنسية الوليدة هي مهمة تقع على عاتق الإيديولوجيي الطبقة الاجتماعية, وأنه علينا الإدراك أن قانون الأخلاق الجنسية المتوافق مع المهام الأساسية للطبقة العاملة «قابل لأن يتحول إلى أداة قوية لتدعيم موقع الطبقة القتالي لنضال من أجل مجتمع بدون طبقات ومن أجل صياغة علاقات جديدة بين الجنسين أقرب لتحقيق السعادة والحب.

«تحت الخوذة» - (1)

ناصر احساين

أنا عامل بناء مغربي، ابن البادية، من دوار صغير ناء بين الجبال والسهول حيث كانت الأرض أقرب إلينا من المدينة، وأقرب إلينا من الأحلام أحيانًا.

الطفولة: قسوة الأرض ودفء الأم

ولدت في بيت طيني سقفه من القصب. كان أبي فلاحًا بسيطًا، يستيقظ قبل الفجر ليحرث أرضًا لا تملكنا بقدر ما نملكها. عشنا سنوات الجفاف كما لو كانت فردًا من العائلة. المدرسة كانت تبعد كيلومترات، أمشيها حافيًا أحيانًا. كنت أرى في عيون أمي إصرارًا غريبًا؛ كانت تقول لي دائمًا:«القراية هي اللي غادي تبدل حياتك.»

كبرت بين الفقر والكرامة. تعلمت أن أقتسم الخبز، وأن أعمل في الحقول قبل أن أفتح دفتري. لم تكن طفولتي سهلة، لكنها صنعت داخلي عنادًا لا ينكسر.

الجامعة: حلم المدينة

بعد جهد طويل، حصلت على الباكالوريا وانتقلت إلى المدينة لأتابع دراستي في الجامعة. هناك، في مدرجات مكتظة، كنت أشعر أنني أحمل معي الدوار كله. درست بجد، وتخرجت بشهادة جامعية كنت أظنها مفتاحًا لباب واسع. لكن الباب لم يُفتح.

البطالة: شهادة معلّقة على الجدار

مرّت الشهور، ثم السنوات. أتنقل بين مباريات التوظيف، أملأ الاستمارات، أطرق الأبواب. كنت أعود كل مرة بخيبة جديدة. صرت واحدًا من آلاف الشباب المعطلين، نحمل شهاداتنا كما لو كانت أوراقا بلا وزن.

كنت أجلس في المقهى أحيانًا، أراقب وجوهًا تشبهني. نتحدث عن الوعود، عن السياسات، عن الأمل الذي يتآكل ببطء. شعرت لأول مرة أن المشكلة ليست فردية، بل أكبر منا جميعًا.

البناء: عرق النهار وكرامة اليد

حين ضاق الحال، لم أجد بدًا من العمل في أوراش البناء. في البداية شعرت بمرارة: كيف لخريج جامعة أن يحمل الإسمنت ويصعد السلالم الخشبية؟ لكنني سرعان ما أدركت أن العمل ليس عيبًا.

تحت الشمس الحارقة، تعلمت معنى التضامن الحقيقي. عامل بسيط يقتسم معك قنينة ماء، وآخر يعينك على حمل الأثقال. كنا نضحك رغم التعب، ونحلم رغم الغبار.

في المساء، كنت أعود منهكًا، لكن رأسي مرفوع. كنت أقول لنفسي:«الشغل شرف، والعيب في الظلم، ماشي في الخدمة» .

(يتبع)

أحلام ذكرى

عائشة جرو

ولي في الذكرى « حومة» تعج
أحلاما و أهلا وديارا
ولي في الديار أسناد
ولي بحر يعبر إلى شباك نهر يحكي له عن عابرين ليس لديهم ما يخسرونه سوى العمر.
ولي صحراء وواحات، رياح، إعصار وغبار
ومواويل صيادين، ورائحة السمك والسردين المتلظي على الرمل...ودوار يخلخل المعنى؛
وفي «دوار العسكر» دارة من عباد الشمس ودوائر غموض تتسلل إلى المنام كأنها رتل جند يحرس حدود الأحلام.
ولي من ثلوج المشاعر طوفان
وأدمع أمهات مراقة على مقاصل المراكب ...كمفاصل الوطن الواهية المتشظية
والطريق موغل موحل
ولي في الديار دار مجنحة تطوقني نخلة باحتها...
ولي الخيال يندلق يروي الشقوق
يركب دواوين عتيقة وحديثة...
تمتطي ليالي كأنها حمى، شياطين، جن
أو نور مأمول
لا تأتي محتشدة سوى في ظهر العتمة
ولي سعف الضياع والغوص يطوقني كلما جنحت بي خيول جامحة،
ولي عبق الصبار وما غرسته أمي في التربة القاحلة: روائح التين، والنعناع وياسمين الخامسة تهادت أوراقه صبا وصبابة.
ولي ضوء الطماطم والبرتقال يشع بين يديها يبرق منها عقيق ندى عاملات أكادير...
وأناشيد المذياع صباحا
وأنغام العشية حول كأس الشاي سرت من بعد خمسين سنة في الحشاشة،
ولي نوافذ كتب
غروب في فناجين السماء
يذوب الهشاشة
وفي الدروب أعمدة مفقأة
وفي الروح تتأرجح مصابيحها
وسراج يدور على الرؤوس
لعلها تطلق سراحها.
والحروب متأهبة والأرواح رشاشة
وعلى ذراعي الديار تئن
كرضيع باك...يتحلق حوله جمع يتعلم الحبو وآخر ساذج منفي اعزل.
ولي وقع الأخيلة ودخان أسئلة الفلسفة الجارحة
وتبخر الأفكار وولادة الأيام من ضلع البارحة...
وكل ما نسج جلدي إلى اليوم هموم شعوب، وإنسان الكون وفلسطين بجراحها الشامخة

ولي بلاد تكلمت وقرأت بألسن ولغات وكتبت بحروف الضاد وتيفناغ واللاتنية وإن شبت فيها الحرائق والعجائب وإن تقاسمها الطغاة والبغاة.
تسكنني ولا تصفدها عني
وإن قضتها عن آخرها الخرائب أغلال.
وفي الروح يغلي دم البوح
وفي صدري ينتصب القرطاس، القلم،الفرشاة، والمنجل .

الفنانُ والآخرُ

نورالدين موعابيد

تمنى الفنانُ، «السيد بين»، لو أنه يظل يمشي في المطر وتحته دونما مظِلة واقية، حتى لا تتكشف دموعُه. والفنان الحقيقيّ هو شمعة تحترق لتضيئ الدهاليز والعتمات .. ومن النصوص التي قرأتها وأنا لمّا أغادر أسلاك التعليم الابتدائيّ، نصّ ملخصه أن «البطل» كان يعاني الاكتئاب فهمّ بزيارة طبيب ابتغاء الاستشفاء، وفعلا فحصه وحدد له الأدوية المعالجة المفروض أخذُها مدة معينة. وانقضى زمن العلاجَ، إلا أن المرض عاود صاحبنا مما حمله علَى تكرار زيارات العيادة، تكرارا أعيى الطبيب، فما كان منه إلا أن استنجد قائلا للمريض:» هناك عرض كوميديّ سَيقدمه فنان قيل عنه إنه موهوب، فحبذا لو أنك تحضر هذا العرض الفنّيّ، علّك تتجاوز محنتك.»، فرد عليه المريض:» إنني أنا ذلك الكوميديّ، الذي سيقدم العرض المرتقب.»!! واضح أن الدريئة في هذه المساهمة هي الفنون الأصيلة الحبلى بالممتع المقنع، بالأريحية الفياضة التي لا تستكثر على الإنسانية أن يُضحى من أجلها، نحو قول أبي تمام، مع ما يستدعيه المقام من تغيير:

لا تنكري عطل الكريم من الغنى
فالسيل حرب للمكان العالي

فكما أن المكان العالي يستحيل عليه أن يعوق تدفق السيل، فكذلك لن يذخر الفنانُ الإنسانُ ما أوتي من قوى تغييرية وإن كان الموت على مرمى حجر، ومن ثمة تتماهى ذات الفنان والآخر (بفتح الراء). وللشاعر أبي تمام نفسه بيت قاله في قصيدة أخرى، أثار جدلا نقديا، هو:

أ هنّ عوادي يوسف وصواحبه
فعزما فقدما أدرك السُّؤْل طالبُه

الشاهد عندي هو: المصدران (عزما، قدما) اللذان نابا عن فعلي الأمر:(اعزمْ، اقدمْ)، وفق ما يخولنا إياه المبحث البلاغيّ: الأسلوب الإنشائيّ، الطلبيّ. وقد رهن الشاعرُ النجاح والفلاح والصلاح بالعزم و الإقدام بل إنه لم يعدم الحث على الإرادة الحازمة (قوة إنجازية مستلزمة)، وتلك كفاية توجيهية حافزة، حسبها هذا مكرمة في قصيدة الشاعر المادحة، والمدح في تصوُّر الشاعر المعريّ صناعة منقصة، يقول في «رسالة الغفران»:» بئست الصناعةُ، إنها تهب غفة من العيش لا يشبع بها العيال..»(متعددة الطبعات والتحقيقات). ويصوّر الشعراء المادحين بالكلاب التي تجتث العظام. ولقائل أن يقول إن دموع الفنان المتوارية قد تتحول إلى «إكسير الخلود، أو إكسير الحياة»، لذلك ليس غريبا، البتة، أن يستعذبها صاحبها الذي لربما ررد مع الشاعر اللبنانيّ ذي المنزع التصوفيّ :»سمير الصايغ»:

«تعال قل لي إنك أنا.»

على الرغم مَما يدعيه علمُ النفس الفارقيُّ من استحالة التماهي والتطابق. وليس للفنان من سبيل إلى العالمية سوى سبيل التزام قضايا الجماهير المصيرية، إذ هي التي ينبغي أن تلهمه مواد ذائقته الجمالية، وبعد ذلك ينفخ فيها من روحه ويتقاسمها عُمُوم (بفتح الميم) الكادحين، سعيا (العين حرف ساكن) إلى خلق عوالم أرحب مكتنزة بالإشراق، بدل إعادة إنتاج الاختناق.

عبد الحفيظ اسلامي:

إن التركيز على العدو الأكثر شراسة في المرحلة الراهنة، أي «الغرب الرأسمالي» وقيادته (و.م.أ) وأداته الآلة الصهيونية، وبناء أوسع جبهة ضده، لا يعفي الأحزاب والقوى الماركسية من العمل الحثيث كذلك لاستعادة الطبقة العاملة إلى صفها ولبناء أممية ماركسية. لإن الواحدة تخدم الأخرى.

ضيف هذا العدد الذي خصص ملفه لموضوع «تناقضات الامبريالية الرأسمالية بين الثابت والظرفي في ضوء التطورات الراهنة» هو الرفيق عبد الحفيظ اسلامي عضو المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي في هذا الحوار معه حول التناقضات والأحداث المتسارعة التي يعرفها العالم وانعكاساتها على مستقبل الانسانية...

تقديم

< حبلت التطورات الدولية الراهنة بظهور نوع من التوتر بين القوى الرأسمالية الامبريالية ،ما تصوركم لهذا التوتر؟

> عرف الغرب الرأسمالي بقيادة الو.م.أ أوج غروره ونشوته مع سقوط جدار برلين(1989)، لقد انتصرنا !!، هكذا هللت الاحتكارات الرأسمالية المالية العالمية وهلل من ورائها الغرب الرأسمالي كله.

لقد فُهم منذ الثمانينات أن المعسكر الاشتراكي مريض، وأنه لا يُنتظر سوى إطلاق رصاصة الرحمة عليه ، لم يكن الهدف هو تحويل روسيا إلى النظام الرأسمالي فقط، بل كان الهدف الأساس هو تفكيك أوصال الاتحاد السوفياتي وجمهورية روسيا نفسها (القومية الروسية)، لقد كان لعاب الاحتكارات المالية الرأسمالية يسيل «بعد النصر الاستراتيجي» حول موارد روسيا الطاقية والفلاحية ومعادنها النادرة، ولقد تم استغلال سقوط جدار برلين لتوسيع الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو شرقا وحين تم تحقيق بعض الأهداف سال لعاب الو.م.أ والغرب الرأسمالي ، فتوسعت رقعة الأهداف إلى الحدود الاستراتيجية مع روسيا (أوكرانيا ...) عبر تغلغل الرأسمال الأمريكي في أوكرانيا ثم عبر الانقلاب النازي المعروف ، ورغم معاهدة مينسك 2014 إلا أن الغرب الرأسمالي لا يحترم المعاهدات إلا إذا فرض عليه ذلك.

لم يكن الغرب الرأسمالي ، وهو يعرف انكشاف أزمته المالية التي هي أزمة تضخم وركود دائم أساسا (خاصة منذ 2008) لعملة ومالية افتراضية مصطنعة صنعت قوتها اتفاقية بريتن وودز منذ 1971 ، بقدر القدر الكافي الوضع الصاعد في شرق العالم في الصين خصوصا ، نتيجة تحول سلاسل الإنتاج نحوها، وانفتاحها المتحكم فيه على الشركات الغربية (الاستفادة من الداخل) ودُخولها غمار المنافسة في كل المجالات من الإنتاج الصغير جدا إلى التكنولوجيا العالية التطور (الفضاء ،التكنولوجيا الرقمية والعسكرية) ، وربط علاقات اقتصادية تجارية مخطط لها مع كل دول العالم (طريق الحرير – الاستثمارات في البنيات التحتية ومختلف الصناعات...) بل وتجهيزها عبر الشراكة ببنيات تحتية ضخمة لتأمين خريطة طرقها التجارية.

كما لم يحسب جيدا قدرة روسيا على رد الفعل اتجاه مخططات الناتو المتهورة شرق أوروبا ،وعلى الصمود في الحرب التكتيكية مع الناتو في أوكرانيا.

كما أن أوروبا اليمينية أصابها العمى السياسي نتيجة تبعيتها المطلقة لمخططات الو.م.أ ، فراهنت على الهزيمة السريعة لروسيا وورطتها الو.م.أ في هذا الرهان، وفقدت امتياز الاستفادة من النفط والغاز الروسي بأقل تكلفة ومنعت من الانخراط في أي تصور يعتبر روسيا ضمن «المجال الاقتصادي الأوروبي».

لقد جربت الو.م.أ كل السبل لمحاولة إعادة هيمنتها على العالم، لكن ما لم يكن في الحسبان أن العالم قد تغير وأن إنشاء «منظمة البريكس» و«منظمة شانغهاي»، واستبدال عملة الدولار بالعملات البديلة، والأنظمة الرقمية بأنظمة محصنة للسيادة الرقمية البديلة. والتعامل مع دول الجنوب من منطلق الشراكات الاقتصادية لا الغزو وفرض الأمر الواقع، أكيد أنها شراكات ليست دائما متكافئة القيمة لكنها ليست مفروضة بالقوة والاستعمار والتهديد الاقتصادي أو العسكري (من بين معايير الإمبريالية).

كما شكل انفضاح أدوات الإمبريالية الأمريكية (الآلة الصهيونية...) ذات الطبيعة الإبادية، والأطماع الكولونيالية حول أرض «الحلفاء» في كندا وغرينلاند ... والمستوى الاجرامي لفضائع جزيرة إبستين التي هي فضائع أجهزة المخابرات الصهيونية والأمريكية ،وفظائع قيادات العالم التي انخرطت فيها ،وفضائع شبكات ومافيات الرأسمال المالي الاحتكاري المتعفن والاجرامي المتجاوز للحدود ولسيادات الدول القابلة للاختراق.

لقد برزت بعض التناقضات بين الو.م.أ والغرب الأوروبي، لكنها تناقضات متحكم فيها، تبعية، عاجزة عن إدانة النزعة الاستعمارية للو.م.أ (مؤتمر دافوس لينار 2026 أبان عن ذلك). وعاجزة عن التشبث حتى بالقانون الدولي أمام خرقه السافر والدائم من طرف الو.م.أ وأداتها الكيان الصهيوني (مع استثناءات قليلة وخجولة) وعدم قدرتها على الاعتراض على «مؤتمر السلام» الذي يحضر للانتداب من جديد على فلسطين، وذلك نتيجة حكم الاتجاهات اليمينية واليمينية الفاشية لمعظم الدول الأوروبية

إن العالم اليوم يعرف تقاطبية بين دول موغلة في التاريخ الاستعماري الامبريالي الاجرامي ضد البشرية والطبيعة من جهة والعالم ككل من جهة ثانية، وهذا العالم الثاني يتكون موضوعيا من:

***الدول الصاعدة: الصين وروسيا وهي تجارب تنمية متمحورة نحو الذات، تشتغل وفق اقتصاد السوق، وعلاقات اقتصادية تشاركية براغماتية مع الخارج بالنسبة للصين خصوصا، وتريد فك الارتباط مع الهيمنة الأمريكية).**

***القوى المناهضة للإمبريالية: وتضم كل القوى المتضررة من الرأسمال المالي الاحتكاري المعولم والمهيمن والفاشي النزعة. وفي مقدمتها: القوى التقدمية والأحزاب الشيوعية وقوى حركات التحرر الوطني والحركة النقابية العالمية والحركات الاجتماعية ذات المطالب الجزئية والتي تجد نفسها مكونا من حركة مناهضة الامبريالية الأمريكية.**

***وبغض النظر عن تقييمنا لطبيعة النظام في روسيا والصين (موضوع يمكن الرجوع إليه في كتابات أخرى)، إلا أنه سيكون من ضعف النظر السياسي والايديولوجي غض الطرف عن التناقضات الجوهرية لهما مع السياسة الهيمنية الحربية الإبادية للإمبريالية للو.م.أ ووضعهما في نفس مستوى التناقض معها ومع الغرب الرأسمالي ذو الطابع العدواني والهجومي ،وروسيا والصين ذات الطابع الدفاعي لحد الآن ، إن ذلك بالقدر الذي يربك ترتيب التناقضات ، ويضع أكثر من عدو رئيسي واحد أمام الطبقة العاملة وشعوب العالم ، فإنه يشل إمكانية العمل التكتيكي وتكوين جبهة موضوعية وسياسية واسعة لمواجهة العدو الأكثر شراسة ، ولاستثمار التناقضات الموضوعية معه لصالح قوى التغيير في العالم.**

إن الغرب الرأسمالي نفسه يدفع في هذا التوصيف (الكل امبرياليات!) لتشتيت الأنظار وإبعاد التركيز على فظائعه في فلسطين وفي بلدان الجنوب عموما.

إن القوى الماركسية قادرة في نفس الوقت على ترتيب التناقضات ليس بهدف التوصيف فقط بل بهدف التغيير نحو الأعلى بالتركيز على فك التناقض الرئيسي ضمن التناقض الأساسي في المرحلة وهو بالتحديد: الامبريالية الأمريكية وتوابعها من الغرب الرأسمالي، إن ذلك سيسمح بأوسع تكتيكات ممكنة بالتركيز على العدو الأكثر شراسة.

< تقوم الاستراتيجية الأمريكية الجديدة للأمن القومي ، على نهج «امريكا أولا»و المصالح «الوطنية المباشرة «، مما جعل العديد يعتبر هذا اساس التوتر بين القوى الرأسمالية الامبريالية. هل تعكس هذه الاستراتيجية حقيقة عوامل التوتر؟

> الإمبريالية الامريكية في أزمة بنيوية لها مؤشرات اقتصادية وسياسية تراجعية ملموسة وعدوانيتها وعنصريتها العالية التوتر (الإمبريالية الإبادية والاستئصالية) تعبير ملموس عن ذلك.

إن الانكفاء على المصلحة الوطنية الضيقة لا يتناقض مع النزعة الهيمنية الامبريالية بل يخدمها ويدفعها إلى استعمال أقصى درجة العنف للحصول على المصالح حيث ترى أن لها الإمكانية لإعادة مجد الهيمنة في عالم القطب الواحد عبر إخافة العالم بما تمتلكه من قوة وب»نزعة مونرو» التوسعية، وبجعل خرائط العالم وتموقعات الشعوب مثل لعبة puzzle يمكن إعادة تركيبها كما تشاء إرادة القوة.

هذه النزعة النازية الابادية النيومالتوسية والاستعمارية الجديدة، حتى وهي تفهم في الجيوستراتجية فإن غرورها يعميها سياسيا، وتحاول تحويل عالم السياسة إلى صفقات رابحة في أوكرانيا وتايوان وفينزويلا وكوبا وإيران وسوريا ...وفلسطين بل وفي علاقة بأوروبا نفسها (قصة غرينلاند) وكندا...وحروبها التجارية الجمركية الحمائية دليل ضعف وليس دليل قوة.

إن استعراض القوة: شرعنة الابادة، والاختطاف للرؤساء والمسؤولين الكبار أو اغتيالهم، والانتهاك السافر للسيادة، واسكات البرلمانيين والمؤرخين والمثقفين وقدماء الجنود وموظفي الاستخبارات الذين لهم مواقف من الإبادة في فلسطين والممثلين والمغنين والطلبة الذين يفضحون جرائم الامبريالية والصهيونية وأجهزتها العسكرية والتجسسية في الخارج والداخل ،بل القيام بقمع تظاهرات مناهضة حاشدة ضد إدارة الهجرة والجمارك الأمريكية (ICE) في الكثير من الولايات الأمريكية.

كما انكشاف توريط نخب الرأسمال المالي الاحتكاري وبطانته ورموزه وتابعيه في فظائع قصة ابستين وفضائع لأخرى قبلها... وما كشف منها هو فقط جزء صغير من جبل الجليد فوق الماء)

يعتبر أحد المظاهر الجلية للأزمة التي تعرفها الرأسمالية الأمريكية وتتخبط باستعمال كل الأسلحة القديمة والحديثة مجتمعة من أرشيف السياسات الامبريالية.

إن الانكفائية والحمائية الجمركية والرجوع لمبدأ مونرو، والرغبة في إعادة رسم خرائط العالم وفق إرادة التوسع، والتعامل بمنطق الغنيمة مع الدول الخاضعة كلها أمور تعكس الأزمة البنيوية التي تتخبط فيها الامبريالية الامريكية ونظامها الرأسمالي المتعفن.

< الوضع الدولي الراهن يتميز بتغول الولايات المتحدة الامريكية. لكن في نفس الوقت، كما اشارنا في السؤالين السابقين، يتميز بتوتر بين القوى الرأسمالية العالمية، ما الإمكانات التي يتيحها هذا الوضع لاستنهاض حركة أممية ضد الرأسمالية والامبريالية؟

> إن الوضع الدولي فعلا يتيح من خلال تناقضاته للحركات التحررية والحركات التقدمية وفي مقدمتها الحركات العمالية الثورية فرص لم تكن متوفرة في العقدين الاولين بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وسيادة القطبية الأحادية

فمن جهة تناقضات داخل وحدة الغرب الرأسمالي الاستعماري.

ومن جهة أخرى تناقضات وتوازنات جديدة مع «الدول الصاعدة» ودول إرادات فك الارتباط مع الغرب الرأسمالي المتداع ، ومع الدول المرعوبة بتقلبات النزعة الفاشية لقيادة الو.م.أ وأساليبها السياسية البالغة التنمر والعدوانية والصلافة.

ومن جهة أخرى تناقضات مع الطبقة العاملة في بلدانها ومع حركات التحرر في بلدان الأطراف

ومن جهة ثالثة تبخر السرديات التي صنعت لتقزيم الاشتراكية والشيوعية، والسرديات التي حاولت قتل الماركسية واللينينية واحباط الضرورة التاريخية لاستعادة بناء أحزاب الطبقة العاملة، والرهانات الطوباوية لإصلاح الرأسمالية وخطوط التنمية الوهمية من داخل التبعية (الحداثة المزيفة).

إن تجميع هذه التناقضات وترتيبها (الأساسية والرئيسية الثانوية) ضروري في المرحلة وكل خطأ في ذلك سيشل إمكانات الفعل السياسي التكتيكي للتقدم في حل التناقضات، فلا يمكن تجميع التناقضات في سلة واحدة، فهناك تناقضات يجب التركيز عليها لتجميع القوى، بدون أوهام أو رهانات استراتيجية على التقاطبية المضادة لمواجهة الرأسمالية لأنها غير حاملة لمشروع اشتراكي ثوري واضح المعالم لحد الآن..

فالتخلص من العدو الأكثر شراسة للبشرية: هيمنة الرأسمال المالي الاحتكاري الامبريالي للغرب الرأسمالي وأدواته الحربية والسياسية الإبادية سيفتح المجال لوضع جديد بتناقضات جديدة.

إن هذا لا يعني بتاتا تعويض الرهان على الطبقة العاملة والشعوب بالرهان على أنظمة قائمة وغير محسومة إيديولوجيا.

إن شعار: «يا عمال العالم ويا شعوبه المضطهدة اتحدوا « لا يزال شعارا يؤطر مرحلة الامبريالية. لكن الامبريالية اليوم تشكل كتلة متراصة مهيمن عليها على خلاف الامبريالية في بداية القرن 20 وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

إن التركيز على العدو الأكثر شراسة في المرحلة أي «الغرب الرأسمالي» وقيادته «الو.م.أ» وأداته الآلة الصهيونية، وبناء أوسع جبهة ضده، لا يعفي الأحزاب والقوى الماركسية من العمل الحثيث كذلك لاستعادة الطبقة العاملة إلى صفها ولبناء أممية ماركسية. لإن الواحدة تخدم الأخرى.

26-02-2026

اختلالات مسار الحوار بقطاع التعليم

عبد الله غميمط

يشهد مسار الحوار القطاعي بين النقابات التعليمية الأكثر تمثيلية ووزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة خلال المرحلة الأخيرة تطورات متباينة، تتسم من جهة بتعدد اللقاءات الضعيفة النتائج ، ومن جهة أخرى باستمرار عدد من الاختلالات البنيوية التي تحد من تحقيق استجابة فعلية لانتظارات الشغيلة التعليمية.

فبعد الحراك التعليمي التاريخي الذي انبثق في سياق احتقان اجتماعي قوي داخل قطاع التعليم قادته الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي بمعية تنسيقيات تعليمية فئوية ، جاء اتفاقا دجنبر2023 ,وبعده انطلقت الاجتماعات المراطونية للجنة التقنية المكونة من ممثلي النقابات التعليمية الخمس ومسؤولي وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة ، والتي أكدت الجامعة الوطنية للتعليم أن مشاركتها بها تنطلق من موقع الدفاع عن المدرسة العمومية وصون الحقوق والمكتسبات التاريخية لنساء ورجال التعليم، مع التشديد على ضرورة معالجة الملفات العالقة معالجة شمولية وعادلة.

وفي سيرورة التنفيذ، تم تسجيل بعض المؤشرات الإيجابية المرتبطة بالزيادة في الأجور والاعتراف بجزء من المطالب الفئوية، غير أن مخرجات الحوار ظلت محدودة من حيث الأثر العملي على الواقع المهني والاجتماعي للشغيلة التعليمية ، وتتجلى في تأخر إصدار النصوص التطبيقية ،مما أثر على التنفيذ الفعلي للإجراءات المتفق عليها ،واستمرار الغموض حول عدد من الملفات الفئوية خاصة مايتعلق بالمسارات المهنية والتعويضات ، ومحدودية الأثر المادي للإجراءات وهو عبرت عنه الجامعة الوطنية للتعليم أن الزيادات والتدابير المتخذة غير كافية لمواجهة تدهور القدرة الشرائية للعاملين بالقطاع ، واستمرار الاحتقان داخل القطاع نتيجة عدم شعور فئات واسعة بانعكاس الاتفاقات على أوضاعها المهنية والاجتماعية ، وتغليب المقاربة التقنية عبر معالجة جزئية للمطالب بدل تبني إصلاح شامل يعالج جذور الأزمة.

وتتمثل أبرز المشاكل المطروحة حاليا في استمرار التوتر المرتبط بتطبيق مضامين النظام الأساسي الجديد، وما أثاره من تخوفات حول المسار المهني والاستقرار الوظيفي، إضافة إلى بطء تسوية الترقيات والتعويضات، واستمرار التفاوتات بين الفئات التعليمية، فضلا عن ضعف التزام الوزارة الوصية وحكومتها بتنفيذ العديد من مقتضيات اتفاقي 10و26دجنبر2023 المتمثلة في : التعويضات التكميلية لأساتذة التعليم الإبتدائي والاعدادي والمختصين التربويين والمختصين الاجتماعيين والمتصرفين الأطر المشتركة ومتصرفي التربية الوطنية ،التعويض الخاص للمساعدين التربويين وحذف الدرجتين 04و05 والترقية بالشهادة ، النظام الأساسي للأساتذة المبرزين ، المعالجة الادارية والتسوية المالية لملفات الاساتذة العرضيين ومنشطي التربية غير النظامية ومحو الأمية وأساتذة سد الخصاص وأساتذة مدارس.كم ، التسوية الادارية والمالية بمفعول رجعي لاتفاق 26أبريل 2011 ، جبر الضرر للمتصرفين التربويين ضحايا الترقيات 2021، 2022، 2023، جبر ضرر الأساتذة ضحايا المادتين 81و87من النظام الأساسي الجديد ، المعالجة الادارية والتسوية المالية لوضعيات المعنيين /ات بالمواد 37، 45، 75، 76، 77، 85 ، التسوية المالية لمستحقات الرتب والترقيات في الدرجة برسم 2023و2024 ، التعويض التكميلي والتعويضات العائلية والتعويض عن المنطقة للأساتذة من أفواج مابعد 2016 ، قرار الحركات الانتقالية ،قرار تدقيق المهام ،قرار شغل مهام الادارة التربوية ، مرسوم القانون الأساسي لمؤسسات التعليم العمومي .

وفي سياق الشعارات البراقة للوزارة الوصية والحكومة حول «برامجها الاصلاحية» بالقطاع ، تسجل الجامعة الوطنية للتعليم FNE استمرار إشكالات مرتبطة أساسا بظروف العمل داخل المؤسسات التعليمية، من خصاص في الأطر التربوية والادارية ، واكتظاظ الأقسام، وتزايد الأعباء المهنية دون توفير الشروط التربوية والتنظيمية الملائمة،وخصوصا بمؤسسات الريادة .

كما تؤكد الجامعة الوطنية للتعليم أن المقاربة المعتمدة في تدبير الحوار القطاعي لا تزال يغلب عليها الطابع التقني والجزئي، في مقابل الحاجة الموضوعية إلى إصلاح شمولي يعالج جذور الأزمة البنيوية التي تعاني منها المنظومة التعليمية العمومية،كما تنتقد ما تعتبره بطئا في تنفيذ الالتزامات السابقة وغياب ضمانات واضحة لتفعيل مخرجات الحوار قبل نهاية الولاية الحكومية .

ومنذ سنوات والجامعة الوطنية للتعليم تنتقد فلسفة الحوار ومراميه لدى وزارة التربية الوطنية ،واحتجت عليه ورفضت مخرجاته (اتفاق 14يناير2023) ، وتطالب بإرساء حوار اجتماعي حقيقي قائم على الثقة والالتزام، يفضي إلى تحسين فعلي للأوضاع المهنية والاجتماعية للشغيلة التعليمية، ويعزز مكانة المدرسة العمومية باعتبارها ركيزة أساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة في المغرب، كما تؤكد استمرارها حاليا في دعم احتجاجات ونضالات الأساتذة وأستاذات التعليم الأولي ،الاساتذة المبرزين ، النساعدون التربويون ، والأساتذة العرضيون فوج 2007 ،المتصرفون التربويون ، الأطر المختصة، ....، مع الانفتاح على كل المبادرات النضالية الوحدوية الكفيلة بفرض تنفيذ الالتزامات ، وايجاد حلول منصفة ومستدامة للمطالب الجديدة .

وعموما، يظل مسار الحوار الحالي مفتوحا على احتمالات متعددة، تتراوح بين إمكانية تحقيق انفراج نسبي في حال الاستجابة للمطالب الجوهرية التي تطرقنا لها أعلاه ، أو استمرار التوتر الاجتماعي في ظل غياب حلول هيكلية تعالج عمق الأزمة التي يعيشها القطاع في ظل إصرار الوزارة على فرض مشاريع تراجعية (قانون التعليم المدرسي 59-21، مشاريع مؤسسات الريادة)

خلاصة .

يظهر من خلال تتبع مسار الاتفاقين أن الإشكال الأساسي لا يكمن في توقيع الاتفاقات بقدر ما يرتبط بآليات تنفيذها وضماناتها. إذ يتسم التعاطي الرسمي، في الحالتين، بالتدرج البطيء والتنفيذ الجزئي والتنكر لبعض المضامين في الاتفاقين ، وغياب رؤية إصلاحية شاملة، مما يحد فعليا من أثر الحوار الاجتماعي ويؤثر على الثقة بين الأطراف المكونة له ،كما يبرز استمرار الحاجة إلى نضالات وحدوية قوية تعيد الوزارة والحكومة الى جادة صوابهما ،عبر حوار اجتماعي قائم على الالتزام الفعلي بتنفيذ الاتفاقات ضمن آجال واضحة، وربط الإصلاحات بتحسين ملموس للأوضاع المهنية والاجتماعية للشغيلة التعليمية وتعزيز مكانة المدرسة العمومية في المغرب.

حدث الأسبوع

العدوان الصهيوأميركي على ايران ، عدوان على كل شعوب وأحرار العالم

عزيز عقاوي

الماكينة الأمبريالية ، في نسختها الأكثر عدوانية ، على مقومات الشعوب وسيادتها، تستهدف الشعب الايراني لتحييد آخر ماتبقى من حصون المقاومة، قبل فتح الأبواب على مصراعيها لبسط النفوذ النهائي على منطقة الشرق الأوسط.

فلماذا الهجوم على ايران اليوم ومن قبلها العراق ، سوريا ، ليبيا ،اليمن ،غزة بالمنطقة العربية وشمال افريقيا واعتقال الرئيس الفنزويلي في امريكا الاتينية، والتحرش الخجول والجبان بالصين عبر التايوان في اسيا ، واغتيال زعماء التحرر بافريقيا : باتريس لومومبا ، توماس سانكارا وغيرهما بافريقيا ... لأنه بكل بساطة، الماكينة الامبريالية تطحن كل ما من شانه ان يعيق نموها وتطورها في اتجاه الهيمنة الاقتصادية على العالم لفرض النموذج الراسمالي الاستهلاكي الاستغلالي للإنسان ولكل عناصر الطبيعة .

الرأسمالية ، كما قال كارل ماركس : « إن لم تستطيع بيع ظل الشجرة ،تقطعها « . بل هي إن لم تستطيع ترويد الانسان تقوم بتصفيته، وهذه ليس جملة بلاغية ، بل حقيقة عينية مدونة في كتب التاريخ تحت عنوان : جرائم الامبريالية .

لكن الوقوف على جرائم الامبريالية واستنكارها لم يعد كافيا، لقد أصبح لزاما على كل قوى التحرر العالمية ،وكل الضمائر الحية والمناهضة للهمجية الامبريالية الرجوع الى الادبيات الماركسية ، الادبيات الوحيدة التي اقترحت البدائل الثورية والعلمية لتدمير الامبيريالة عبر العنف الثوري لدكتاتورية البروليتارية وحلفائها الموضوعيين من فلاحين ،ومثقفين ثوريين، وغيرهم من كل الفئات والطبقات المضطهدة .

ان هذا المسار النضالي الثوري المقاوم، يبدا بفرض الهيمنة الثقافية الثورية البديلة للثقافة الرأسمالية السائدة ، والمستعبدة للشعوب، شعوب سلبت منها سيادتها بعد عقود من التخدير الايديولوجي، والاستيلاب الفكري ، شعوب يجب أن تسترجع سيادتها المغتصبة من انظمتها العميلة للدوائر الامبريالية ، شعوب يجب أن تنتزع حقها في الحرية ،والعيش الكريم عوض الاصطفاف صفوفا متراصة في مؤخرة الليل، لتلقي قفف الذل والمهانة ، وتشكر بعدها ،مانحي الهبات والصدقات عوض التمرد لانتزاع حقوقها التي انتزعت منها بقوة الحديد والنار .

إن الامبريالية ، بشكل مباشر، أو عبرها وسطائها عبر العالم (الانظمة الرجعية والعميلة) تستهدف مقومات الشعوب ، ووحدها الشعوب قادرة، بل ملزمة باسترجاع سيادتها وتحررها الوطني ولهذا الغرض، لابد للشعوب من شحذ اسلحتها الايدلوجية ، وأيديولوجية الشعوب المقهورة والتواقة الى التحرر، هي الايدلوجية الماركسية ،النظرية العلمية الوحيدة القادرة على ايقاف تغول الإمبريالية والقضاء عليها عبر بناء الاشتراكية في افق بناء المجتمعات الشيوعية .

خنيفرة 28 فبراير 2026